وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبة:

مفروش حنان

تحت إشراف الأستاذة:

بلعايش ميادة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
سلامة وفاء	أستاذ محاضر(أ)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
خشمان الخنساء	أستاذ مساعد (ب)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا
بلعايش ميادة	أستاذ محاضر(أ)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مقررا

السنة الجامعية 2024/2023

فريق ميدان تكوين العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير

استمارة ايداع مذكرة الماستر بعد التصحيح

أنا الممضي أسفله الطالب (ة): مفروش حنان

تاريخ الميلاد 26 فيفري 1998 بـ عزابة ولاية: سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير/ قسم: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

رقم التسجيل:

صاحب مذكرة الماستر الموسومة بـ: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني

السنة الجامعية: 2024/2023

تمت تحت اشراف الاستاذ(ة)/الدكتور(ة):

إسم ولقب المشرف: عيادة بلعايش

أصرح بأني سلمت قرص مضغوط به المذكرة في شكل PDF و WORD. وأني قمت بتصحيح جميع الاخطاء والملاحظات المقدمة من قبل لجنة المناقشة. وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة.

وفي حال الاخلال بأي شرط من شروط التعهد. التزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها الكلية.

اسم ولقب وتوقيع الطالب(ة)

مفروش حنان

اسم ولقب وتوقيع المشرف

د.صيد فانح
رئيس قسم العلوم الإقتصادية

ملاحظة هامة:

- جميع المذكرات سيتم نشرها على موقع الكلية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE DU 20 AOUT 1955 - SKIKDA
FACULTE des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion
Dpt des Sciences Economiques

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

السنة الجامعية: 2023 / 2024

تعهد

أنا الممضي أسفله الطالب (ة): معزوش حنان ؛

تاريخ الميلاد: 27 فيفري 1988 مكان الميلاد: عزابة

عنوان الإقامة: حي بوزانة بغدادي عمارة 08 رقم 06 عزابة ولاية سكيكدة

الكلية: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: قسم العلوم الاقتصادية؛ التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

أصرح بأن مذكرة الماستر الموسومة بـ:

" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني

."

والمودعة بعنوان السنة الجامعية: 2023 / 2024؛

تحت إشراف (ة) الأستاذ (ة): بلحابيش ميادة

أقر بأنها عمل أصيل لي وحدي، ولم يسبق تقديمها في أي عمل بأي شكل من الأشكال كاملة أو جزء منها، وأنها خالية من كل أشكال السرقات العملية وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة، كما أتعهد أنني التزمت في إنجازها بأساليب التوثيق المعتمدة والسليمة الضامنة لكافة حقوق الملكية الفكرية لأصحابها الأصليين.

وفي حالة الإخلال بأي شرط من شروط هذا التعهد، ألتزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها إدارة الكلية بحقي.

سكيكدة في: ...../...../2024

المصادقة

اسم ولقب وتوقيع الطالب (ة)

حنان معزوش

ملاحظة هامة: لا تقبل أي شهادة من دون توقيع ومصادقة.

الإهـــداء

الحمد لله الذي أعانني على إتمام هذا العمل المتواضع المتوج لمشواري الجامعي

أهديه إلى روح أمي وأبي رحمة الله عليهما وأسكنهما فسيح جناته ورفع مقامهما في الجنة

إلى زوجي وولداي

إلى إخوتي وأخواتي كل باسمه

إلى زملائي في الدراسة والعمل

إلى كل من يعرفني من قريب أومن بعيد

الطالبة: مفروش حنان

الشــكـر

أتقدم بالشكر لله عز وجل الذي أنعم علينا بفضله ووفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع

كل الشكر والامتنان والتقدير للأستاذة المشرفة ضياف علية التي أطرتني رغم كل الصعوبات والظروف، والتي لم تبخل عليا بتوجيهاتها القيمة.

كما أتقدم بالشكر لكل الأساتذة، وكل من ساعدني على إنجاز هذا العمل.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنعاش الاقتصاد الوطني وفقا لمجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحليل لأهم الإحصائيات المتعلقة بهذا النوع من المؤسسات.

من خلال هذه الدراسة تبين أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور استراتيجي في التنمية الاقتصادية من خلال توفير فرص العمل، نمو الناتج المحلي ، تنمية الصادرات.

وقد أظهرت الدراسة ومن خلال الأرقام والإحصائيات المقدمة أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في توسع مستمر عبر القطاع الخاص، كما توصلت الدراسة أن المؤسسات الكبرى في تراجع كبير ممثلة للقطاع العام.إلا أنها تتوزع بشكل غير منتظم في المناطق الجغرافية للوطن، كما أنها تأخذ طابع مؤسسات خدمية.

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية رغم كل العراقيل التي تواجهها.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الاقتصادية، الناتج المحلي، الصادرات

Abstract :

This study aims to highlight the role of small and medium enterprises in recovering the national economy, according to a set of economic and social indicators by analyzing the most Important statistics related to the SME.

As a conclusion, we found out the SMEs were a very important component in economic development, by they help for creating new jobs, growth of domestic product, exports development.

The study has shown according to numbers and statistics provided that the small and medium enterprises sector in Algeria is constantly expanding through the private sector, As the study found that the large institutions representing the public sector are in significant decline. However ,it is distributed irregularly across between geographic areas, where we found that the most of SMEs were active in the services sector.

Small and medium enterprises contribute to economic and social development despite all the obstacles that you are facing.

Key words: small and medium entreprises, economic development, domestic product, export**s**

الفهـــــــرس

العنـــــــــوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	
مقدمة	أ–د
الفصل الأول: الأسس النظرية للتنمية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	**06**
المبحث الأول: مدخل عام للتنمية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**07**
المطلب الأول: مفهوم التنمية ومجالاتها	**07**
الفرع الأول: مفهوم التنمية	**07**
الفرع الثاني: مجالات التنمية	**08**
المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية	**10**
المطلب الثالث: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**10**
الفرع الأول: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**10**
الفرع الثاني: تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**12**
الفرع الثالث: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**16**
المطلب الرابع: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**21**
المبحث الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها.	**23**
المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**23**
المطلب الثاني: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**24**
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	**26**
خلاصة الفصل	**29**
الفصل الثاني: واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني – دراسة إحصائية–	
تمهيد	**31**

المبحث الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعددها	**32**
المطلب الأول: لمحة عن نشأة و تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**32**
المطلب الثاني: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**35**
المبحث الثاني: تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني	**42**
المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني	**42**
الفرع الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل.	**43**
الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات	**45**
الفرع الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة	**47**
الفرع الرابع: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية	**48**
المطلب الثاني: المعوقات والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	**50**
خلاصة الفصل	**55**
خاتمة	**57**
قائمة المراجع	**60**

قائمة الجداول

الرقم	العنـــــــوان	الصفحة
01	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الاتحاد الأوربي	**13**
02	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري حسب القانون 18-01	**15**
03	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري حسب القانون 17-02	**15**
04	النمو التراكمي لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب حجمها خلال الفترة (2012-2022)	**37**
05	توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاطات للفترة(2013-2022)	**38**
06	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2013-2022)	**46**
07	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات للفترة (2013-2022)	**41**
08	عدد مناصب الشغل المصرح بها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2010-2022)	**43**
09	عدد مناصب الشغل المستحدثة في المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة المصرح بها حسب قطاعات النشاط في الجزائر خلال الفترة (2011-2021)	**44**
10	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الخام خراج المحروقات للفترة (2007-2016)	**45**
11	نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب شكلها القانوني في القيمة المضافة للفترة (2016-2021)	**48**
12	إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حصة الصادرات والواردات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2019-2021)	**49**
13	قيمة الميزان التجاري في الجزائر(2021-2022)	**50**

قائمة الأشكال

الرقم	العنـــــــــوان	الصفحة
01	أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**20**
02	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها لسنة 2022	**36**
03	توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي للفترة (2013-2022)	**39**
04	نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات خلال الفترة(2007-2016)	**46**

مقدمة

توطئة:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنجع وسيلة تنموية في الوقت الراهن لما تحققه من أهمية ودور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية للعديد من دول العالم التي استطاعت النهوض باقتصادياتها بالاعتماد على هذا النوع من المؤسسات.

عرفت التنمية الاقتصادية في الجزائر تحولات ومراحل كغيرها من اقتصاديات دول العالم، حيث استطاعت بعد الاستقلال بناء قاعدة صناعية صلبة تديرها شركات عمومية كبيرة ومجمعات صناعية كبرى ساعدها على ذلك الارتفاع الذي شهده سعر البترول آنذاك. لكن ذلك لم يدم ومع انخفاض أسعار البترول فكرت الجزائر في الدخول في مشروع جديد للإنعاش الاقتصادي كبديل عن البترول، من خلال إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية الكبرى وتقسيمها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وكذا إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة وفتح المجال للقطاع الخاص الذي تنامى دوره وأصبح شريكا في المنظومة الاقتصادية وطرفا في سياستها، وهذا لتيقنها بأنه لا توجد وسيلة تنموية في وقتنا الحالي أهم وأنجع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حيث أصبحت تلعب دورا فعالا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، لمساهمتها في توفير فرص العمل والتخفيف من حدة البطالة، تعظيم الناتج المحلي الخام ورفع الكفاءة الإنتاجية، تنمية الصادرات، إضافة إلى أنها تشمل جميع المجالات الخدمية، الصناعية، الزراعية، قطاع البناء والأشغال العمومية... ، كما أنها تؤدي دورا مهما في اكتساب المهارات الفنية والتقنية، وصاحبة أكبر دور في تلبية احتياجات السكان من سلع وخدمات.

ونظرا للدور الذي يلعبه هذا النوع من المؤسسات في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، وتحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد، ونظرا كذلك لتحول السياسة الاقتصادية للجزائر نحو التنوع الاقتصادي والخروج من التبعية لقطاع المحروقات قامت الدولة الجزائرية بدعم وتشجيع هذا القطاع وتشجيع الشباب وصغار المستثمرين للولوج إلى هذا الفضاء الاستثماري الجديد بوضع مجموعة من القوانين والتشريعات، وإنشاء هياكل تهتم بدعم هذه المؤسسات وتأهيلها. ويظهر هذا جليا من خلال تطور وعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يزداد من سنة لأخرى.

إشكالية البحث:

وبناءا على ما سبق ذكره ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني؟

يندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

– هل يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إستراتيجية تنموية فعالة في الاقتصاد الوطني؟

- ما هي وتيرة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

- كيف تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني؟

فرضيات البحث:

لمعالجة إشكالية البحث يتم اختيار الفرضيات التالية:

– تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا فعالا في تحقيق التنمية الاقتصادية.

– تتزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بنسب معتبرة.

– تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية من خلال توفير التشغيل، تنمية الصادرات وخلق القيمة المضافة.

مبررات اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع نظرا للاهتمام الكبير الذي توليه الدولة الجزائرية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الخاصة منها لأهميتها ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، رغبة منا في معرفة هل حقا هذا النوع من المؤسسات يؤدي الدور الفعلي لتحقيق النمو الاقتصادي للبلاد، من خلال إتباع سياسة التنويع الاقتصادي والخروج من التبعية لقطاع المحروقات. وكيف يمكن أن تساهم هاته المؤسسات في التنمية.

أهداف البحث:

– إعطاء نظرة على واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

– قياس مدى مساهمة هذا النوع من المؤسسات في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال مؤشرات اقتصادية.

أهمية البحث:

– إبراز الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني.

– محاولة إبراز المساهمة الفعلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني.

حدود البحث:

تتحدد دراسة هذا الموضوع في جانبين:

الجانب المكاني:فيتمثل في دراسة حالة الجزائر والاقتصاد الجزائري.

أما الجانب الزماني: فالدراسة انصبت على فترة زمنية معينة من سنة 2013 إلى غاية سنة 2022.

منهج البحث:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي لوصف المفاهيم الخاصة بالتنمية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وكذا المنهج التحليلي تم اعتماده بالجانب التطبيقي لتحليل المعطيات والإحصائيات المقدمة.

صعوبات البحث:

يمكن القول أن العراقيل التي صادفتني في دراسة هذا الموضوع أن الإحصائيات المعتمد عليها هي بالدرجة الأولى تلك المقدمة من طرف وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني وغيابها من طرف الهيئات المختصة الأخرى، وهذا إما راجع لتضارب الأرقام واختلافها من هيئة لأخرى أو لعدم تحيين هذه الإحصائيات إن وجدت.

هيكل البحث:

تناولنا دراسة هذا الموضوع من خلال الخطة التالية:المقدمة و فصلين أساسيين: الفصل الأول يعد الجانب النظري للتنمية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبدوره تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول تناولنا فيه مفهوم التنمية، مجالاتها، أهدافها، كما تطرقنا فيه إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تصنيفاتها وخصائصها. أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات. في الأخير نجد المبحث الثالث الذي يتضمن الدراسات السابقة و القيمة المضافة للبحث.

الفصل الثاني الذي يعتبر الفصل التطبيقي للموضوع من خلال تحليل واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في التنمية الاقتصادية بالأرقام والتحاليل. وتم تقسيمه إلى مبحثين: المبحث الأول يتضمن مراحل تطور وعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه إلى تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية

الاقتصاد الوطني، إضافة إلى التطرق إلى الصعوبات والعراقيل التي تواجه هذه المؤسسات في الجزائر. وفي الأخير خاتمة.

الفصل الأول: الأسس النظرية للتنمية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

يكتسي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في تطوير الاقتصاد الوطني وترقية المجتمع، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية.إذ يعتبر من السبل الكفيلة لإنعاش الاقتصاد الوطني الجزائري بسبب دوره الرائد في الإنتاج وامتصاص البطالة وخلق فرص العمل وتقديم الخدمات العمومية.

وقبل التطرق والوقوف على مكانة هذا القطاع ووزنه في الاقتصاد ومدى مساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني، سوف نسلط الضوء على الإطار المفاهيمي للتنمية ومجالاتها وأهدافها، بالإضافة إلى التطرق إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها وأهميتها في الاقتصاد، وكذا المشاكل التي تواجه هذا النوع من المؤسسات.

المبحث الأول: مدخل عام للتنمية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في هذا القرن، حيث أصبح عنوانا للكثير من السياسات والخطط والأعمال على مختلف الأصعدة ومختلف المجالات.نظرا لما تحققه من أهداف كالرفع من مستوى دخل الفرد وزيادة تنويع السلع والخدمات المتاحة من أجل إشباع حاجات الأفراد. وسنتناول من خلال هذا المبحث مفهوم التنمية، مجالاتها، أهدافها وكذا استراتيجياتها في الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم التنمية ومجالاتها

الفرع الأول: مفهوم التنمية

لم يعد مفهوم التنمية يتلخص في تحقيق الزيادة في حجم الدخل القومي أو الفردي، إنما تضمن اعتبارات أكثر إلحاحا من تلك الاعتبارات التي يتضمنها مفهوم "النمو" كإنجاز تغيرات أساسية نحو الأفضل في مختلف أوجه الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر في إنتاجية المجتمع وبالذات في مجال التنمية البشرية.

فالتنمية لغة: معناها النماء أو الازدياد التدريجي.يقال نما المال ونما الزرع.

واصطلاحا: التنمية تعني الزيادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

حيث أن هناك اختلاف بين مفهوم النمو والتنمية. فالنمو يشير إلى التقدم التلقائي أو الطبيعي أو العفوي دون تدخل متعمد من قبل المجتمع أو الدولة. أما التنمية فهي العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بصورة سريعة في إطار خطط مدروسة وفي حدود فترة زمنية معينة[1].

وقد عرف المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي التنمية الشاملة على أنها القدرة على خلق التغير والتطور في مجال القيمة المضافة، حجم الإنتاج، استغلال الموارد المحلية، المساهمة في

[1] د/ليث عبد الله القهيوي وأ/ بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، ط1، عمان، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع،2012، ص58.

الناتج المحلي الإجمالي، المساهمة في التجارة الخارجية،...الذي من شأنه تحقيق رفاهية الفرد من الجانب الاقتصادي والاجتماعي[1].

فكلمة التنمية تشمل جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، أي أن التنمية عملية حضارية شاملة، والتنمية يختلف مفهومها في الدول النامية عن مفهوم النمو في الدول المتقدمة. ففي الدول النامية، تعني التنمية تغييرا جذريا في أوضاع ومجالات مختلفة وأما في الدول المتقدمة فإن مفهوم النمو يعني التغير في الأوضاع القائمة والتي قد لا تكون متخلفة.[2]

ويمكن القول أن التنمية لا تعني فقط الزيادة في إنتاج السلع بل تعني كذلك تنمية البشر وإثارة وتحفيز قدراتهم الفطرية وزيادة ثقتهم بأنفسهم. فلا يمكن النظر إليها بوصفها عملية التراكمات المادية للثروة فهي أكثر من التوسع في عملية التصنيع أو الزيادة في التحضر والتقنية وارتفاع مستويات المعيشة ونمو الاستهلاك، أي أنها تحمل مضمونا أكبر من التعبير عنها بمستويات الدخل الفردي. فقد أصبحت تشمل جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

الفرع الثاني: مجالات التنمية

من خلال تناولنا لمفهوم التنمية لاحظنا أن مفهومها أصبح يشمل جميع المجالات الاقتصادية، الاجتماعيــة لتصل إلى التنميــة البشريــة التي تهتم بدعم قدرات الفرد وقيــاس مستوى معيشتـه وتحسن أوضاعه في المجتمع.

أولا/ التنمية الاقتصادية:

تعددت الآراء في تعريف التنمية الاقتصادية نظرا لأن عملية التنمية معقدة ، حيث تنطوي على تطور شامل لجميع أفراد النظام الاقتصادي.

[1]- أ.أحمد رحموني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، ط1، المكتبة المصرية للنشر و التوزيع، 2011، ص:48

[2]– مصطفى زروني، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية حالة اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،1999–2000، ص2

فقد عرف مفكرو الاقتصاد الغربي **التنمية الاقتصادية** على أنها "العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط دخل الفرد الحقيقي بشكل منظم لفترة طويلة من الزمن."[1]

أما مفكرو العالم الثالث فقد عرفوا **التنمية الاقتصادية** على أنها "العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية واجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها ظاهرة عدم المواساة وتزول بالتدريج مشكلة البطالة والفقر والجهل والمرض، ويتوفر للمواطن قدر كبير من فرص المشاركة وحق المساهمة في توجيه مسار وطنه ومستقبله. "[2]

ثانيا/ التنمية الاجتماعية:

اختلف المفكرون الاجتماعيون في تحديد مفهوم التنمية الاجتماعية كلا وفق تخصصه، فيرى بعضهم أنها عملية توافق اجتماعي، في حين نجد فريق آخر يرى أنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد ممكن، أو باعتبارها عملية تتم فيها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان، أو الوصول بالفرد إلى مستوى معين من المعيشة أو باعتبارها عملية تغيير موجه يتحقق عن طريقها إشباع الاحتياجات المختلفة.

تعرف **التنمية الاجتماعية** بأنها: تلك العملية التي من خلالها ينبغي مساعدة المجتمع على المدى الطويل على أن يؤهل نفسه لتحقيق الرفاهية وسعادة كل أفراده بينما ينبغي على هؤلاء الأفراد أن يكونوا على قدر كبير من الوعي والإدراك بالأهداف والخدمات التي يقدمها المجتمع[3].

[1] د.ليث عبد الله القهيوي و ا.بلال محمود الوادي ، مرجع سبق ذكره، ص 71

[2] د. ليث عبد الله القهيوي و أ.بلال محمود الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 71

[3] - سامية عزيز، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة، أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، تخصص تنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص ص 110- 111.

ثالثا/ التنمية البشرية:

هناك تعاريف كثيرة لمفهوم التنمية البشرية نذكر منها ما ورد في مقدمة الإعلان العالمي عن حق التنمية الذي اعتمد ونشر في 1986/12/4 والذي يعتبر أن التنمية هي: عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها.[1]

المطلب الثاني:أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عدة أهداف تتمثل في:

- تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستثمارات.
- توظيف كافة عناصر الإنتاج في تنفيذ برامج استثمارية في مختلف مجالات الاقتصاد.
- تنمية جهود المواطنين في المجتمع و تأكيد استمراريتها، وذلك عن طريق خلق حالة يمكن فيها وضع واستخدام كل الموارد البشرية في المجتمع، والعمل بشتى الطرق على تنميتها.[2]
- محاربة التضخم ومواجهة الركود الاقتصادي.

-تحقيق الأهداف الاقتصادية القومية كرفع المستوى المعيشي للمواطنين، زيادة الدخل القومي، العدالة في توزيع الأرباح.

المطلب الثالث: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعددت التعاريف المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن إرجاع صعوبة وضع تعريف محدد ودقيق لها يحظى بالإجماع من قبل الباحثين والمهتمين إلى طبيعة النظرة التي تتبناها الأطراف المهتمة به، وكذلك اختلاف الأماكن ومجالات النشاط وكذا اعتمادها على عدة معايير.

الفرع الأول: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تحدد معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العموم باختلاف درجة تطور كل دولة فهي تختلف من دولة ذات تقنيات عالية إلى دولة ذات تقنيات متوسطة ودول ذات تقنيات

[1] د. ليث عبد الله القهيوي، وأ.بلال محمود الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 65.

[2] سامية عزيز، مرجع سبق ذكره، ص 133

تقليدية، فقد يستخدم أي من هذه المعايير منفردا كما قد يحتاج الأمر لاستخدام أكثر من معيار واحد في نفس الوقت[1]. و يمكن تقسيم هذه المعايير إلى نوعين أساسين:

1- المعايير الكمية: تعتبر المعايير الكمية أكثر المعايير استعمالا في التفرقة بين المشروعات الكبرى و المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، حيث تتضمن هذه المعايير جملة من المؤشرات الكمية والإحصائية المحددة للحجم يسمح استعمالها بوضع حدود فاصلة بين مختلف أحجام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. ويمكن تقسيم هذه المعايير إلى مجموعتين :

المجموعة الأولى: وتضم مؤشرات تقنية اقتصادية تتمثل في عدد العمال، التركيب العضوي لرأس المال، حجم الإنتاج، القيمة المضافة وحجم الطاقة المستعملة.

المجموعة الثانية: وتضم المؤشرات النقدية المتمثلة في رأس المال ورقم الأعمال.

2- المعايير الوصفية (الوظيفية):

وهي مجموعة من المعايير والخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات والمتمثلة في:[2]

معيار المسؤولية: يتعلق الأمر بالمسؤولية المباشرة والنهائية للمالك، بحيث يعتبر في كل الحالات هو صاحب القرار داخل المؤسسة وله دور في التأثير على طبيعة التنظيم وأسلوب الإدارة .

معيار الملكية: إن ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود في مجملها إلى القطاع الخاص في شكل شركات، غير أن النسبة الكبيرة منها عبارة عن مؤسسات فردية وعائلية.

معيار السوق: يمكن أن نحكم على حجم مؤسسة استنادا على علاقتها بالسوق عموما التي عادة ما تكون محدودة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1] أ.أحمد رحموني، مرجع سبق ذكره، ص 14

[2] - شطارة نبيلة، دور حوكمة الشركات في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدخول سوق الأوراق المالية. أطروحة دكتوراه علوم، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2022-2023، ص61.

معيار طبيعة الصناعة: يتوقف حجم المؤسسة على الطبيعة الفنية للصناعة بمعنى مدى استخدام الآلات في العملية الإنتاجية كالاختلاف بين ما يحدث في الصناعات الثقيلة والخفيفة.

معيار درجة الاستقلالية المالية: لنسبة الاستقلال المالي أثر في تحديد حجم المؤسسة. فالمؤسسة المستقلة هي المؤسسة التي لا تكون نسبة 25% أو أكثر من رأسمالها.

الفرع الثاني: تعاريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

سنحاول تقديم بعض التعاريف الدولية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ثم نتطرق إلى التعريف المعتمد في الجزائر و فيما يلي بعض هذه التعاريف :

1- تعريف البنك الدولي:

يميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أنواع يمكن حصرها في:

- المؤسسة المصغرة أو المتناهية الصغر: وهي التي يكون فيها أقل من 10 موظفين وإجمالي أصولها أقل من 100 ألف دولار أمريكي وكذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100 ألف دولار أمريكي.

- المؤسسة الصغيرة: وهي التي تضم أقل من 50 موظف وكل من إجمالي أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى 3 ملايين دولار أمريكي.

- المؤسسة المتوسطة: عدد موظفيها أقل من 300 موظف أما كل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يفوق 15 مليون دولار أمريكي.[1]

2- تعريف الاتحاد الأوروبي:

اعتمد الاتحاد الأوروبي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ثلاثة (03) معايير وهي معيار عدد العمال والمعيار المالي (رقم الأعمال أو الحصيلة السنوية) ومعيار استقلالية المؤسسة، وهو ما يوضحه الجدول أدناه.

[1]- داود غديري وآخرون، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين إرهاصات النهوض بها ومرافقتها ورهانات تنويع الاقتصاد الوطني وترقيته، مجلة الاقتصاد والمالية،المجلد 09، العدد 01، سنة 2023، ص 39

جدول رقم:01 تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الاتحاد الأوربي

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع الميزانية السنوية	استقلالية المؤسسة
مصغرة	من 1 على 9	أقل من 2 مليون	أقل من 2 مليون	لايكون بنسبة 25% من رأسمالها أو الحق في التصويت مملوكة من قبل مؤسسة أخرى
صغيرة	من 10إلى 49	أقل من 10 مليون	أقل من 10 مليون	
متوسطة	من 50 على 249	أقل من 50 مليون	أقل من 43 مليون	
كبيرة	أكثر من 250	أكثر من 50 مليون	أكثر من 43 مليون	

المصدر:تم إعداده بناء على مصدر شطارة نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص 63

3-تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:

حسب قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1953 الذي نظم إدارة هذه المؤسسات فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي ذلك النوع من المؤسسات التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقرة، حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه.

وقد تم تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العمال كالآتي: المؤسسات الخدماتية والتجارة بالتجزئة: من 01 إلى 05 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية، مؤسسات التجارة بالجملة: من 05 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية، المؤسسات الصناعية: عدد العمال 250 عامل أو أقل.[1]

4- تعريف اليابان:

تم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان من خلال القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 1963 الذي يعد دستورا موجها للقضاء على جميع العقبات التي تواجه هذه المؤسسات وتقليص الفجوة بينها وبين المؤسسات الكبيرة، وقد تم تعديل هذا القانون في 03 ديسمبر1999بهدف وضع سياسة لتطوير وتنمية قاعدة عريضة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق تنمية للاقتصاد الياباني. وقد عرفها هذا القانون على أنها:" تلك المؤسسات

[1]- أحمد رحموني، مرجع سبق ذكره، ص 20

الصغيرة والمتوسطة التي لا يتعدى عدد العمال بها 300عامل، ورأس مالها يفوق 300 مليون ين ياباني"[1]

5- تعريف المشرع الجزائري:

حسب القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نجد أن هناك تقارب كبير في المعايير الخاصة بالاتحاد الأوروبي في تحديد تعريف هذه المؤسسات، حيث تضمن القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من واحد إلى 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دج أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري وهي التي تستوفي معايير الاستقلالية.[2]

من خلال نص هذه المادة نلاحظ تأثر المشرع الجزائري في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمفهوم الاقتصادي للمؤسسات، الذي يعتمد على عنصري رأس المال وحجم اليد العاملة. ثم تأتي بعد ذلك المواد5، 6 و7 من نفس القانون لتبين الحدود لهذه المعايير. والجدول التالي يوضح ذلك

[1]- لقمان أنيسة،محاولة بناء خلية لليقظة الاستراتيجية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتنمية الصادرات خارج المحروقات، دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس،2013-2014، ص ص 69-70

[2]-القانون رقم 01-18 المؤرخ في:12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 77، ص 6.

جدول رقم 02: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري حسب القانون 18-01

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية	استقلالية المؤسسة
مصغرة	أقل من 9	أقل من 20 مليون دينار جزائري	لا تتجاوز 10 مليون دينار جزائري	لا يكون بنسبة 25 % من رأسمالها مملوكة من قبل مؤسسة أو مجموعة من مؤسسات أخرى
صغيرة	ما بين 10-49	لا يتجاوز 200 مليون دينار جزاري	لا تتجاوز 100مليون دينار جزائري	
متوسطة	مابين 50-250	مابين 200 مليون جزائري و 2 مليار	100-500 مليون دينار جزائري	

المصدر: تم إعداده بناءا على المواد 5،6 و 7 من القانون 18/01

الجدول الموالي يوضح تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبقا للقانون 17-02 المؤرخ في:10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواده 8، 9 و 10

جدول رقم03: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري حسب القانون 17-02

المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	مجموع الميزانية السنوية
مؤسسة صغيرة جدا	من 01 إلى 09	لا يتجاوز 40 مليون دينار	لا يتجاوز 20 مليون دينار جزائري
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	من 40 إلى 400 مليون دينار	لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	من 400 مليون د.ج إلى 4 مليار دينار جزائري	من 200 مليون د.ج إلى مليار دينار جزائري

المصدر: تم إعداده بناءا على القانون17- 02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الثالث: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتعدد أشكال وأنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها، ويمكن إعطاء تصنيف هذه المؤسسات كما يلي:

أولا- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها: يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التوجه إلى:

1-المؤسسات العائلية:

تتميز المؤسسات العائلية بكون مكان إقامتها المنزل، ويتم إنشاؤها بمساهمة أفراد العائلة، وتنتج منتجات تقليدية للسوق بكميات محدودة، حيث يلعب فيها الكيان العائلي دورا إداريا وماليا ورقابيا مؤثرا على العمليات الحالية والمستقبلية للشركة.[1]

2-المؤسسات الموجهة نحو المهن الحرفية والتقليدية:

تختص هذه المؤسسات في إنتاج المنتجات التقليدية الموجهة لتغطية متطلبات الحياة اليومية، ويرتبط هذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساسا بالنمط العائلي، ولهذا نجدها تركز على عنصر العمل أكثر من التركيز على التكنولوجيا.[2]

3-المؤسسات المتطورة و شبه المتطورة:

يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدامه لتقنيات وتكنولوجيا الصناعة الحديثة سواء من ناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد للعمل أو من ناحية إنتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة والعصرية.

ثانيا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني:

حسب القانون التجاري الجزائري يمكن تصنيفها إلى مؤسسات خاصة، عامة، مختلطة و تعاونية.

1- المؤسسات الخاصة: وهي بدورها تنقسم إلى:

---

[1]- عمرو علاء الدين زيدان، مراحل ومعوقات نمو الشركات الصناعية العائلية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2005 ، ص212

[2]- فارس ركيمة، عوامل نجاح تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية –دراسة حالة لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المصدرة–أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2021-2022، ص 24

1-1 المؤسسات الفردية:هي مؤسسات يمتلكها شخص واحد، ويؤسسها برأسمال شخصي كالفنادق مثلا، المحلات التجارية...

1-2 مؤسسات الشركات:هي مؤسسات يمتلكها أكثر من شخص، حيث يكون التنظيم ورأس المال والتسيير على أكثر من شخص. ويمكن تصنيفها إلى:

1-2-1-شركات الأشخاص:

تقوم شركات الأشخاص في تكوينها على شركائها نظرا للتعارف القائم بينهم والثقة التي تربط بعضهم بعض إما من جهة القرابة أو رابطة امتهان الأعمال التجارية. وتتضمن شركات الأشخاص ما يلي:

-**شركة التضامن:** هي الشركة التي تقوم على عدد محدود من الأشخاص(شخصين أو أكثر) تجمعهم روابط القرابة أو الصداقة أو المعرفة المبنية على الثقة المتبادلة قصد مزاولة الأعمال، فهم مسؤولون من غير تحديد وبالتضامن عن ديون الشركة.

-**شركة المحاصة:** وهي شركات معدومة الشخصية المعنوية وليس لها اسم خاص بها أو موطن أو جنسية كما ليس لها رأس مال،فهي عقد لا ينشئ عنه شخص معنوي ويترتب عليه حقوق أو التزامات فيما بين الشركاء دون أن تظهر الشركة للغير كشخص معنوي. وهي شركة تعتبر تجارية أو مدنية تبعا للغرض الذي قامت الشركة لأجله.[1]

-**شركة التوصية البسيطة:**هي تضم نوعين من الشركاء وهم الشركاء المتضامنون وهم مسؤولون مسؤولية شخصية تضامنية ومطلقة لإيفاء ديون الشركة، والشركاء الموصون المسؤولون كل حسب حصته في رأس المال.

1-2-2 شركات الأموال:

وهي الشركات التي تقوم على الاعتبار المالي لا على الاعتبار الشخصي وتشمل:

[1]- أ.قاضي فاطمة الزهراء، أ.سعيداني محمد، نوارة ناصر حسان، واقع المؤسسات الصغيرة الناشطة في مجال المنتجات الشبه طبية (مؤسسة IDCM SARL نموذجا)، مجلة البناء الاقتصادي، جامعة الجلفة، العدد الثاني، ديسمبر 2018، ص55

- **شركة المساهمة:** هي الشركة التي ينقسم فيها رأس مالها إلى أسهم، من مميزات هذا النوع من الشركات أن حصة الشريك فيها قابلة للتداول[1] ، حيث يمكن للشريك في شركة المساهمة التنازل عما يملكه من أسهم في رأسمال الشركة بكل سهولة وفي أي وقت دون الحصول على موافقة بقية المساهمين. أما عن مسؤولية الشريك فهي مسؤولية محدودة بحدود حصته المقدمة في رأسمال الشركة أو بالأحرى بحدود الأسهم التي اكتتب فيها.

- **شركة التوصية بالأسهم:** تحتوي على شركاء متضامنون مسؤولون عن ديون والتزامات الشركة في جميع أموالهم بغير تحديد، وشركاء مساهمون مسؤولون عن ديون والتزامات الشركة في حدود ما لهم من أسهم في الشركة.

- **شركة ذات المسؤولية المحدودة:** تؤسس الشركة ذات المسؤولية المحدودة من شخص واحد أو من عدة أشخاص لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموا من حصص. وإذا كانت هذه الشركة تضم شخصا واحدا كشريك وحيد تسمى الشركة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة.[2]

يمكن القول أن الشكل القانوني للمؤسسة الصغيرة هي الشركة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة (EURL) أما المؤسسة المتوسطة فهي الشركة ذات المسؤولية المحدودة (SARL).

واقعيا نجد أن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتخذ شكل إحدى شركات الأشخاص خاصة في ظل تعزيز الدولة التشغيل الذاتي وتشجيع الشباب وتحفيزه على إنشاء مشاريع عن طريق الدعم المقدم لها.

2-المؤسسات العمومية:

هي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة والجماعات المحلية (الولاية، البلدية) فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف فيها كيفما شاؤوا ولا يحق لهم بيعها أو إغلاقها إلا إذا وافقت الدولة

[1]- المادة 715 مكرر من الأمر 75- 59 المؤرخ في:26 سبتمبر 1975 الذي يتضمن القانون التجاري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد101.

[2] المادة 564 من الأمر 75-59 المذكور أعلاه.

على ذلك، والأشخاص الذين ينوبون عن الحكومة في تسيير وإدارة المؤسسات العامة ومسؤولون عن أعمالهم هذه اتجاه الدولة وفق القوانين العامة للدولة.[1]

3- **المؤسسات المختلطة:**

هي مؤسسة يكون رأسمالها مشترك بين القطاع العام (الدولة، الولاية والبلدية) والقطاع الخاص(مساهمين خواص).

4-التعاونية: تنشأ بتعاون عدد من الصناع بدعم ذاتي أو حكومي أو نقابي، فنجد هناك العديد من التعاونيات في صناعات متعددة فهي تمتص عمالة متنوعة وبأعداد معقولة.[2]

ثالثا: تصنيفها على أساس أسلوب تنظيم العمل: ويمكن تقسيمها إلى:

-**المؤسسات الغير مصنعة:** يجمع هذا النوع من المؤسسات بين الإنتاج العائلي والإنتاج الحرفي.

المؤسسات المصنعة: يجمع هذا الصنف كل من المصانع الصغيرة والمتوسطة والمصانع الكبيرة، وتتميز عن الصنف السابق من حيث تقسيم العمل وتعقيد العمليات الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير، وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها.

رابعا: تصنيفها حسب طبيعة الإنتاج[3]

يتم هذا التصنيف على أساس طبيعة المنتجات التي تتخصص في إنتاجها كل مؤسسة كما يلي:

-**مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:** تعمل هذه المؤسسات في نشاط السلع الاستهلاكية كالمنتجات الغذائية، منتجات الجلود والأحذية والنسيج.

-**مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية:** تركز هذه المؤسسات عملها في مجالات الصناعات الوسيطية والتحويلية مثل تحويل المعادن وصناعة مواد البناء.

---

[1] عمر صخري،اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر- الطبعة الثانية، 1993، ص 29

[2] - فريد النجار،الصناعات و المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، دار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 43

[3] أ.قاضي فاطمة الزهراء، أ. سعيداني محمد، نوارة ناصر حسان، مرجع سبق ذكره، ص 56

-**مؤسسة إنتاج سلع التجهيز:** هذا النوع من المؤسسات لا يتماشى مع إمكانيات أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاحتياجها إلى الآلات والتجهيزات التي تتمتع بتكنولوجيا عالية، وكذا اعتمادها على رؤوس أموال كبيرة.

ويمكن توضيح تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل التالي:

الشكل رقم:01 أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

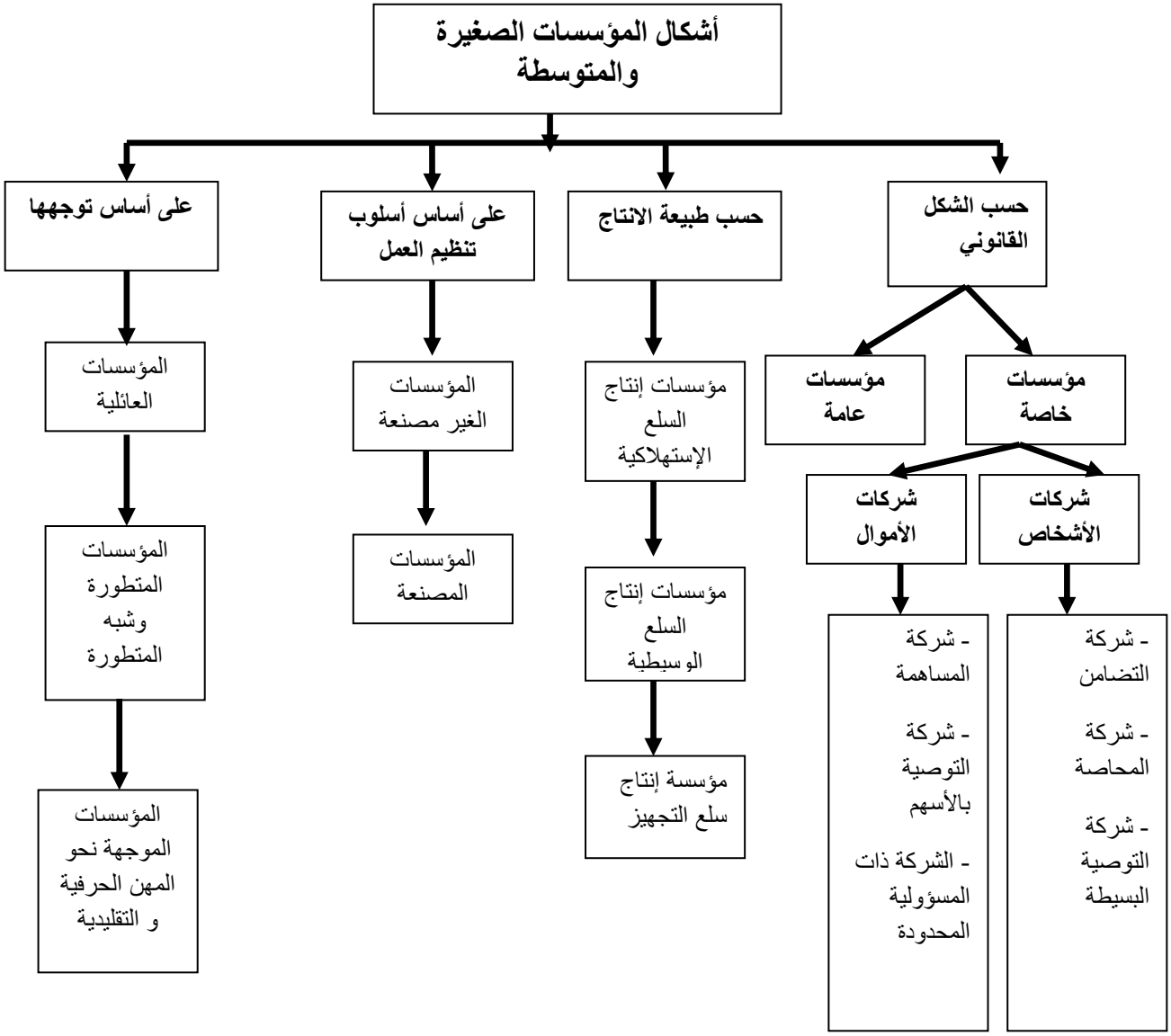

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة

المطلب الرابع: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص ومزايا تجعلها مختلفة عن غيرها من المؤسسات الأخرى مما يؤهلها أن تلعب دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن بين هذه الخصائص:

1- سهلة التأسيس: فهي لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، فيمكن لأي شخص عادي أن يقيم مشروعا خاصا به، ذلك أن تأسيس مؤسسة صغيرة أو متوسطة يكون دون شك أيسر من إنشاء مؤسسة كبيرة، لأنها تحتاج رؤوس أموال صغيرة بالإضافة إلى بساطة الإجراءات الإدارية المرتبطة بتأسيسها.[1]

2- ارتفاع جودة الإنتاج:

بالنظر لاعتماد المشاريع الصغيرة على مجالات عمل متخصصة ومحددة فإن إنتاجها يتسم في الغالب بالدقة والجودة. حيث العمل في المشاريع الصغيرة والمتوسطة يعتمد على المهارات الحرفية وتصميم الإنتاج وفقا لأذواق المستهلكين وتبدلاتها في المدى القصير، وهو ما يسهل عملية التكيف والتطور، والاستجابة بذلك للتقلبات المفاجئة في توفير المنتجات.[2]

3- الفعالية في التسيير: تتبع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الغالب طرق للتسيير لا تتميز بالتعقيد بل بالسهولة فيما يخص الهيكل التنظيمي، كما يمكن لهذه المؤسسات استخدام أساليب التسيير الحديثة، ما يجعل الإدارة فيها تتسم بالمرونة والسهولة في اتخاذ القرار.

4- الاستقلالية في الإدارة: تتصف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بسيطرة نمط الملكية الفردية أو العائلية، ويترتب عن ذلك ارتباط الإدارة ارتباطا وثيقا بالملكية، مما يكسبها المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات.هذا ما يمنحها صفة الاستقلالية في الإدارة.[3]

---

[1]- د.بن دعاس سهام ، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد 3،سبتمبر 2021، ص 4

[2]- د.ليث عبد الله القهيوي، أ.بلال محمود الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 21

[3]- د.بن دعاس سهام، مرجع سبق ذكره، ص 5

5- المرونة الكبيرة:

تتميز المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بدرجة عالية من المرونة تتجسد في قدرتها على تغيير تركيبة القوة العاملة أو سياسات الإنتاج أو التسويق أو التمويل ومواجهة التغيير بسرعة وبدون تردد، بما يساعد على التغلب على العقبات. يعود هذا لبساطة التنظيم المستخدم ووجود سياسات مرنة وإجراءات عمل مبسطة وخطط واضحة من جهة ولمركزية اتخاذ القرارات من جهة أخرى.[1]

6- التجديد والإبداع: تعتبر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيسي للأفكار والاختراعات الجديدة، والذي يمكن ملاحظته هو ملكية هذه المؤسسات لأهم ومعظم براءات الاختراع في العالم، وهذا ناتج على حرص أصحاب هذه المؤسسات على ابتكار الأفكار الجديدة التي تعود عليهم بالأرباح.

7- توفير الوظائف الجديدة: تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى توفير العمل للعمال الذين لا يلبون احتياجات المؤسسات الكبيرة، وبالتالي تؤدي إلى التخفيف من الفقر[2].

8- تلبية طلبات المستهلكين: إن طبيعة نشاط هذه المؤسسات وتوزعها الجغرافي يجعله موجه أكثر لإنتاج السلع والخدمات التي تقدم بصفة مباشرة للمستهلك، وهذا ما يجعل معدل ارتباطها بالمستهلك كبيرا إلا في بعض الأحيان أين نجد أن منتجات هذه المؤسسات موجه إلى صناعة منتجات أخرى.[3]

فالمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم وتلبية رغباتهم من خلال التعبير عن أذواقهم وآرائهم وترجمة أفكارهم وخيراتهم وتطبيقها من خلال هذه المؤسسات، فهي أداة لتحقيق الذات لدى الأفراد و تحقيق الإشباع النفسي[4].

---

[1]- فلاح صباح، دور الشراكة الأورومتوسطية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –حالة الجزائر– رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 ،2013–2014، ص 73.

2- داود غديري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 40

[3]- ركيمة فارس، مرجع سبق ذكره، ص 23

[4]- . بن دعاس سهام، مرجع سبق ذكره، ص 5.

المبحث الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها.

سنتطرق في هذا المبحث عن الأهمية التي يلعبها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات البلدان ككل، دون أن ننسى المشاكل التي يمكن أن تواجه هذا النوع من المؤسسات.

المطلب الأول:أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما فعالا في اقتصاديات البلدان سواء كانت منها المتقدمة أم النامية وكذا تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والجزائر على غرار باقي الدول اهتمت بهذا القطاع في إطار إستراتيجية التنمية المتبعة منذ الاستقلال،حيث تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماما متزايدا من قبل الحكومة الجزائرية خصوصا بعد عام 1988، وذلك اقتناعا منها بأهمية هذه المؤسسات وأثرها على واقع الاقتصاد الجزائري.

حيث بالعموم يمكن حصر أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

1-دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التشغيل وخلق فرص العمل:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في العملية التنموية من خلال مساهمتها الفعالة في توفير فرص العمل وخلق مناصب الشغل لفئات مختلفة من المجتمع ومتباينة المستوى العلمي والثقافي.

2-دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في تنمية الصادرات ورفع الناتج المحلي من خلال التحسين الدائم في جودة المنتجات، تخفيض التكاليف جراء ابتكار أساليب جديدة في الإنتاج، وبالتالي القدرة على خلق مزايا تنافسية تمكنها من غزو الأسواق الدولية وتنويع الصادرات وتوفير العملة الصعبة، وبالتالي تحسين وضعية الميزان التجاري[1].

3- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التكامل الاقتصادي:

ويكمن ذلك من خلال تكامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات الكبيرة، فالتعاون بينهما معا يدعم الصناعة ككل وينظم الإستهلاكات الوسيطية مما يؤدي إلى تنوع الإنتاج الصناعي.

[1] د. بن دعاس سهام ، مرجع سبق ذكره، ص7

4-تقديم منتجات وخدمات جديدة:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر للأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة، حيث تقوم بانتهاج السلع والخدمات المبتكرة، ويمثل الإبداع جانبا من إدارة هذه المؤسسات، كما أنها تلعب دورا لبروز أفكار متطورة وابتكارات جديدة مما يسهل بشكل كبير في عملية التنمية.[1]

بالإضافة إلى أنها:

– تساهم في تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع من غذاء، سكن، كساء ومنتجات أخرى.

– تساهم في ارتفاع الناتج الوطني الإجمالي وزيادة متوسط الدخل مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة.

–تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سوقا جديدة وكبيرة لجهات التمويل، من بنوك وبورصات ومؤسسات مالية، حيث يساهم تمويلها في توزيع مخاطر التمويل، وتنويع المحفظة المالية.[2]

المطلب الثاني:المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من الأهمية الكبيرة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تعاني جملة من العراقيل والصعوبات والتي تحد من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية نذكر منها :

1-المشاكل الإدارية والتنظيمية:

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكل النقص في الخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية نظرا لاعتمادها على المركزية في اتخاذ القرار وعدم تفويض السلطة، ونقص التخصص في العمل.كل هذه العوامل من شأنها أن تؤدي إلى قرارات إدارية خاطئة.[3]

2-قلة المعرفة التكنولوجية و الإدارية:

عدم القدرة على اختيار التكنولوجيا المتطورة، ضعف مستوى مهارات العمال ونقص الخبرات اللازمة لإدارة المصالح الإدارية للمؤسسة، وكذا انخفاض المستوى التعليمي والتدريبي للمديرين من المشاكل المتعلقة بضعف مستوى التكنولوجيا والتقنيات الفنية والتي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتؤثر على العملية الإنتاجية ومستويات الجودة.

[1] سامية عزيز، مرجع سبق ذكره، ص 151

[2] داود غديري و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 41

[3] زكيمة فارس، مرجع سبق ذكره، ص 32

3-الصعوبات الجبائية:

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نقص التحفيزات الضريبية والجمركية، إذ نرى بطئا في تعاملات مصالح الجمارك مع المستثمرين مما يجعل الكثير من السلع المستوردة حبيسة الموانئ لمدة طويلة، كذلك الرسوم الجمركية غالبا ما تكون في صالح المؤسسات الكبيرة، حيث أن الرسوم أقل ما تكون على السلع الرأسمالية الثقيلة ثم ترتفع تدريجيا بدءا بفئات السلع الوسيطية ثم السلع المعمرة، كما أن الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي بل يؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية.[1]

4- مشكل نقص تأهيل الموارد البشرية:

يبقى هذا المشكل تظل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني منه لضعف المنافسة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص الحصول على اليد العاملة المؤهلة، بحكم أن العمال يفضلون المؤسسات الكبرى التي تمنحهم امتيازات كثيرة. وكذا ضعف الخبرات الفنية للعمال وعدم استفادتهم من البرامج التدريبية والدورات التكوينية.إضافة إلى نقص وانخفاض الحوافز والترقية داخل هذه المؤسسات.

5- المشاكل التسويقية:

تواجه معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل تسويقية ناتجة أساسا من الخبرات المحدودة لأصحاب المشاريع ونقص قدراتهم ومهاراتهم التسويقية، وهو ما يؤدي بهم إلى إتباع طرق وأساليب غير فعالة في عملية تسويق المنتجات.

ضف إلى ذلك انحصار نشاطها في مجموعة صغيرة من الموردين والعملاء نتج عنه ضعف إمكانية التصدير والتعامل مع الأسواق الخارجية.

6- مشكل منافسة المؤسسات الكبيرة:

نتيجة المنافسة الشديدة من قبل المؤسسات الكبرى جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه مشاكل تصريف المنتج. خاصة أمام محدودية إمكانياتها المادية وانخفاض مستويات الجودة.ما يجعل هذه المؤسسات تتجه في أغلب الأحيان إلى الأسواق التي تقل فيها المنافسة[2].

---

[1]- ركيمة فارس، مرجع سبق ذكره، ص 33

[2]- ركيمة فارس، مرجع سبق ذكره، ص 33

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

من خلال البحث والتتبع تبين وجود العديد من الدراسات والأبحاث العلمية والأكاديمية التي تناولت موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء من حيث دورها ومساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني أومن حيث واقعها أو من حيث طرق تمويلها. ومن أهم هذه الدراسات نذكر:

1- دراسة الباحثة : شطاره نبيلة بعنوان " دور حوكمة الشركات في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدخول سوق الأوراق المالية "، جامعة الجزائر3، 2023. الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه عالجت فيها إشكالية هل أن تطبيق الحوكمة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يكون لها دور في تأهيلها لدخول سوق الأوراق المالية، ومن أهم النتائج المتوصل إليها نذكر:

-حوكمة الشركات جاءت لتهتم بالعلاقة التي تربط بين إدارة الشركات ومساهميها وأصحاب المصالح فيها، وهذا من خلال إيجاد الإجراءات والهياكل التي تستخدم لإدارة شؤون الشركة وتوجيه أعمالها لضمان تعزيز الأداء والشفافية بالشركة.

- تساهم حوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين أدائها المالي وفرصها في البقاء، وتحسين تنظيمها و هيكلتها.

- توجد علاقة طردية بين درجة حوكمة الشركات ومستوى كفاءة سوق الأوراق المالية. بمعنى أن تعكس أسعار الأسهم للمعلومات المتاحة عن الأداء المستقبلي للشركات المدرجة في السوق.

2- دراسة فلاح صباح بعنوان" دور الشراكة الأورومتوسطية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – حالة الجزائر-"، جامعة الجزائر 3،2014 ، الدراسة عبارة عن مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تطرقت فيها الباحثة إلى كيفية التمكن من تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في إطار الشراكة الأوروجزائرية. وخلصت إلى أن اتفاق الشراكة الأوروجزائرية الذي تجسد في إطار الشراكة الأورومتوسطية أخذ خطوة نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي.كما تضمن اتفاق الشراكة الأوروجزائرية في جانبه الاقتصادي إقامة منطقة تبادل حر أورو متوسطية تجعل المؤسسات الجزائرية أمام تحدي منافسة مثيلاتها الأجنبية.

3-دراسة "قويقح نادية" بعنوان" إنشاء وتطوير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الدول النامية-حالة الجزائر-جامعة الجزائر، 2001، الدراسة عبارة عن رسالة

ماجستير تناولت فيها الباحثة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إبراز المشاكل التي تعيقها خاصة مشكلـــة التمويـل، كما تطرقت إلى الـدور الذي تلعبـه المؤسسـات الصغيـرة والمتوسطة في الجزائر في الاقتصاد الوطني.

4-دراسة منصور دياب بعنوان "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-حالة الجزائر-"، جامعة الجزائر3،2012.عبارة عن رسالة ماجستير تناولت الأوضاع الاقتصادية العالمية الراهنة وتداعياتها على الدول النامية وكذا واقع وآفاق المؤسسـات الصغيرة والمتوسطـة الجزائريـة في ظل الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر. وخلصت إلى أن هذا الأخير لم يرتقي إلى الأهداف المرجوة سواء من حيث الحجم أو من حيث التوجه إلى النشاط الاقتصادي المرغوب، وكذا التمركز الجغرافي بحكم أن أغلبها توجهت إلى قطاع المحروقات.

5- دراسة سامية عزيز بعنوان :" واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة "، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه علوم تناولت واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة، حيث خلصت إلى أن المؤسسـات الصغيـرة والمتوسطة تلعب دورا فعـالا في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها الفعالة في تحقيق التنميـة الاقتصادية والاجتماعية.

إضافة إلى هذه الدراسات فقد تم الاعتماد على مجموعة أخرى من الدراسات تمثلت في العديد من المقالات والملتقيات.

أما من خلال دراستنا الحالية قمنا بتحيين الإحصائيات المعتمد عليها من الدراسات السابقة بناءا على آخر نشرية إحصائية لسنة 2022 مقدمة من طرف وزارة الصناعة، و حاولنا إبراز تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، تمركز هذا النوع من المؤسسات و ما هي القطاعات التي تنشط بها. فتوصلنا إلى أن قطاع الصغيرة والمتوسطة ينشط في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي للمساهمة أكثر في التنمية الاقتصادية.

كما لاحظنا أن قطاع الخدمات وقطاع البناء والأشغال العمومية هما الأكثر توجها من قبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. ورغم اهتمام الدولة بهذا القطاع فإنه مازال لم يحقق ما تصبو له الدولة من ترقية الصادرات الجزائرية، حيث أن الاقتصاد الجزائري مازال يعتمد على صادرات المحروقات بأغلبية كاملة.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا إبراز مفهوم كل من التنمية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى إبراز خصائصها وأنواعها. كما قدمنا أهمية أو الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيـرة والمتوسطـة في تنمية الاقتصاد، و رغم هذا الدور فإنها تواجه مشاكل عديدة. كما أخذنا لمحة عن بعض الدراسـات السابقـة التي تناولت مثل هذه المواضيـع حول المؤسسـات الصغيـرة والمتوسطة.

الفصل الثاني: واقع و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني- دراسة إحصائية-

تمهيد:

تعاظم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المعاصرة من خلال مساهمتها في زيادة فرص العمل والتقليل من البطالة، رفع قيمة الصادرات وزيادة الناتج المحلي الخام. لذا جعل الدول تعطي أهمية كبيرة لتطوير هذه المؤسسات. وتعد الجزائر من بين الدول التي أولت لهذا النوع من المؤسسات اهتماما كبيرا خاصة بعد التوجه نحو اقتصاد السوق وتبني نظام الخوصصة. ويتجلى ذلك من خلال دعم الشباب للاستثمار والتوجه نحو الفضاء الاستثماري بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية .

سنتناول في هذا الفصل ظاهرة انتشار وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بدراسة المعطيات الإحصائية من خلال مبحثين أساسيين المبحث الأول سنتطرق فيه إلى واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال مراحل تطورها وتطور عددها، أما المبحث الثاني سنحاول تسليط الضوء على مدى مساهمة هذا النوع من المؤسسات في تنمية الاقتصاد الوطني اعتمادا على معايير ومؤشرات اقتصادية بالإضافة إلى الصعوبات والعراقيل التي تحد من مساهمة هذه المؤسسات في تحقيق التنمية في الجزائر.

المبحث الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعددها

أدت مختلف الحوافز والمزايا التي قدمت في إطار تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى نمو عددها بصورة متسارعة، وبخاصة كنتيجة لانتهاج اقتصاد السوق الذي يقوم على القطاع الخاص والتي تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القاعدة الأساسية له،إضافة إلى مظاهر الاهتمام بها من خلال توفير الأطر التشريعية والتنظيمية. ويتناول هذا المبحث شقين: الأول عن لمحة عن نشأة وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أما الشق الثاني فسنتطرق إلى تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول:لمحة عن نشأة وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تحولات جذرية ترافقت مع التحولات الاقتصادية التي عاشتها الجزائر. والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل أساسية وهي:

المرحلة الأولى (1962-1982): كانت معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مملوكة للمستوطنين الفرنسيين قبيل الاستقلال، وبعد الاستقلال مباشرة ونتيجة للهجرة الجماعية للفرنسيين أصبحت معظم تلك المؤسسات متوقفة عن الحركية الاقتصادية الأمر الذي أدى إلى تسليمها إلى لجان التسيير الذاتي، وأصبحت تابعة للدولة في ظل تبني النظام الاشتراكي. إذ وصل عدد المؤسسات الصناعية سنة 1964 مابين 345 و413 مؤسسة كانت تحت تصرف نظام التسيير الذاتي، وكانت تتميز أغلبها بصغر حجمها [1]، وأدمجت منذ سنة 1964 ضمن أملاك المؤسسات الوطنية.

صدر أول قانون يتعلق بحرية الاستثمار سنة 1963 لمعالجة عدم الاستقرار الذي عقب الاستقلال، إلا أنه لم يكن له الأثر الكبير في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ليأتي القانون الذي صدر عام 1966 الذي كان يهدف إلى تحديد وضعية الاستثمار الخاص الوطني في إطار التنمية الاقتصادية.

[1]- رشاد بلالطة، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في التنمية للفترة 2001-2017، مجلة الابتكار والتنمية الصناعية،المجلد01، العدد03، الجزائر، 2019، ص34

هذا القانون فسح المجال لاحتكار الدولة للقطاعات الاقتصادية الحيوية.أما المشاريع الخاصة فوجب عليها الحصول على موافقة إجبارية من طرف اللجنة الوطنية للاستثمارات على أساس معايير محددة[1]، حيث عدت في هذه الفترة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكملا للقطاع العام، الذي يرجع له الدور المحرك في سياسة البلاد الاقتصادية والتنموية.

المرحلة الثانية (1982-1988):

منذ بداية الثمانينات بدأت سياسات اقتصادية جديدة تحاول إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية فصدرت العديد من القوانين التي أثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة أو الخاصة، سواء القوانين المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية والإجراءات المتعلقة باستقلالية المؤسسات أو القوانين المتعلقة بالاستثمار للقانون المؤرخ في:1982/08/21 والذي أورد بعض الإجراءات التي تستفيد منها بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما منها: حق التحويل الضروري لشراء التجهيزات، وفي بعض الحالات المواد الأولية، وكذا الاستفادة ولو بشكل محدود من الرخص الإجمالية للاستيراد.ورغم ذلك ظلت بعض الحواجز تعيق توسع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها:[2]

-إجراءات الاعتماد أصبحت إلزامية لكل استثمار.

-لا يتعدى التمويل الذي تقدمه البنوك نسبة 30% من قيمة الاستثمارات المعتمدة.

-لا ينبغي أن تتجاوز مشاريع الاستثمار 30 مليون دينار جزائري لإنشاء مؤسسات ذات مسؤولية محدودة أو بالأسهم، 10 ملايين دينار جزائري لإنشاء مؤسسات فردية أو شركات التضامن.

بعد صدور قانون الاستثمار سنة 1982 وإنشاء ديوان التوجيه و متابعة الاستثمارات الخاصة حظي القطاع الخاص لأول مرة منذ الاستقلال بدور يؤديه لتجسيد أهداف التنمية الوطنية.

وأمام تفاقم الأزمة التي عانت منها البلاد عقب انخفاض أسعار البترول سنة 1986، تبنت الجزائر خيار اقتصاد السوق وبدأت بتطبيق بعض الإصلاحات الاقتصادية من خلال إصدار العديد من القوانين كقانون الاستثمار لسنة 1988 الذي من خلاله تم الاعتراف بأولوية الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، كما حرر سقف الاستثمار الخاص وسمح بالاستثمار

[1] شطارة نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص 71

[2] رشاد بلالطة، مرجع سبق ذكره، ص 35

في عدة مجالات، وإلغاء ما جاء به قانون الاستثمار1982، إضافة إلى أنه جاء لإحلال اقتصاد السوق محل الاقتصاد المسير إداريا، والبحث عن استقلالية أفضل للمؤسسات العمومية التي تخضع للقواعد التجارية وتحرير أسعار التجارة الخارجية والصرف[1].

المرحلة الثالثة: ما بعد سنة 1988

بتوجه الجزائر نحو اقتصاد السوق الذي يعتمد على القطاع الخاص وحرية المنافسة كبديل عن النهج الاشتراكي المتبع، تكون قد دخلت في عملية تحول هيكلي واسعة برزت فيه الحاجة للاهتمام بالقطاع الخاص وضرورة تشجيع وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث صدرت جملة من القوانين أهمها:

-القانون رقم 90-10 المؤرخ في:1990/10/14 المتعلق بالنقد والقرض الذي جاء لإصلاح القطاع المصرفي من خلال استقلالية البنوك التجارية وبنك الجزائر بما يتماشى ومتطلبات اقتصاد السوق. مع توفير الشروط الملائمة لترقية المبادرة الخاصة للاستثمار، وتوحيد المعاملة بين المؤسسات العامة والخاصة من حيث منح القروض وأسعار الفائدة، وفتح المجال للاستثمار الأجنبي، وتشجيع كل أنواع الشراكة.[2]

-القانون91-37 المؤرخ في:1991/02/19 المتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية، من خلاله تم إنهاء احتكار الدولة وتحرير التجارة الخارجية وإخضاع القطاعين العام والخاص لنفس معايير وشروط التصدير والاستيراد[3]كما تم إنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-القانون رقم 12-93 المؤرخ في:1993/10/05 يعد هذا القانون البنية الأساسية في مجال الاستثمار الوطني الخاص والأجنبيين بفتحه آفاقا واسعة ومنحه امتيازات مالية وجبائية وتقديمه التسهيلات والحوافز والضمانات الضرورية خاصة تلك التي تعمل ضمنها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إمكانية الحصول على التمويلات اللازمة من قبل البنوك.

---

[1]- القانون 88-25 المؤرخ في:12 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ:13 جويلية 1988

[2]- القانون رقم:90-10 المؤرخ في:14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد16، الصادرة بتاريخ:18 أفريل 1990.

[3]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد12، الصادرة بتاريخ:1991/02/20.

كما تم إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها و متابعتها (ASPI).

-المرسوم التنفيذي رقم94-211 المؤرخ في:1994/07/18 الذي بموجبه تم إنشاء وزارة خاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتكفل بتهيئة المحيط لترقية نشاط المؤسسات.

-الأمـر01-03 الصادر في:2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمـار، جاء للرفع من فعاليـة تطوير الاستثمار من خلال إعطاء الحرية في اختيار المشاريع الاستثمارية والمساواة بين المستثمريـن الوطنييـن والأجـانب. مع إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، والمجلس الوطني للاستثمار(CNI).

- القانون01-18 المؤرخ في:2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي وضع تعريف رسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحدد مختلف الإجراءات والتدابير لترقيتها وتطويرها.

في سنة 2002، تم إنشاء صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يهدف لضمان القروض للاستثمارات التي تنجزها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سنة 2012 تم إنشاء سوق مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل بورصة الجزائر.

وبتاريخ:2016/08/03 صدر قانون جديد لترقية الاستثمار يحمل رقم:16-09 الذي يحمل للاستثمار الكثير من الامتيازات والتحفيزات للمستثمرين الجزائريين والأجانب كهدف لتطوير الاستثمار.

و في سنة 2017 تم تعديل القانون 01-18 الذي يهدف لتعزيز دعم وتشجيع إنشاء وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سنة 2022 صدر قانون جديد للاستثمار جاء محل القانون السابق (16-09) الهادف لتحديد القواعد التي تحكم الاستثمار وحقوق المستثمرين والتزاماتهم، وكذا الأنظمة التحفيزية المطبقة على الاستثمارات. وجاء لإعادة تشكيل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وتغير تسميتها إلى "الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار".

المطلب الثاني: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

مع فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار الذي تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القاعدة الأساسية له باعتبارها سهلة التأسيس وقلة احتياجها لرأس المال، وازدياد اهتمام الدولة

بهذا النوع من المؤسسات من خلال تخصيص وزارة للصناعات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994، إضافة على إعطائها حيزا في السياسة الاقتصادية بإنشاء عدد من المؤسسات الرسمية التي تهتم ببرامج أعدت خصيصا لترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات اقتصادية متعددة، مما أدى إلى حدوث زيادة ملحوظة في عدد هذه المؤسسات بداية من سنة 2001 وذلك نتيجة وضع أول أداة قانونية وهي القانون التوجيهي رقم:01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 الذي أكد مضمونه على الإسراع في تشجيع وخلق مؤسسات جديدة.

فحسب نشرية إحصائية لوزارة الصناعة بالجزائر في نهاية سنة 2022 فقد تم إحصاء 1.359.803 مؤسسة صغيرة ومتوسطة على المستوى الوطني، بزيادة تقدر ب: 5,71% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021مشغلة أكثر من 3.307.821 أجيرا أو عامل.

كما أوضحت الإحصائيات أن من بين 1.359.803 مؤسسة تم إحصاؤها فإن 56.09٪ هم من أشخاص معنويين، أما الباقي (43.89٪) فهم أشخاص طبيعيون أي 20.06٪ من المهن الحرة و23.83٪ من نشاطات الصناعات التقليدية.كما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم:02: توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعتها لسنة 2022

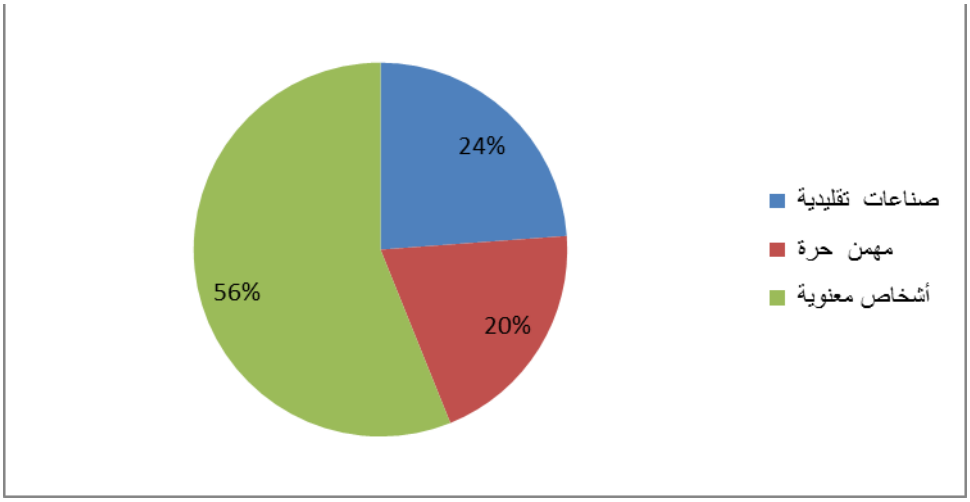

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني – نشرية إحصائية رقم 42

و فيما يلي سيتم تحليل تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على النحو التالي:

1-تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب حجمها في الفترة (2012-2022)

وفقا لبيانات وزارة الصناعة تم إعداد الجدول الآتي الذي يوضح عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب حجمها خلال الفترة (2012- 2022).

جدول رقم:04 النمو التراكمي لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب حجمها خلال الفترة (2012-2022)

السنوات	مؤسسة صغيرة جدا		مؤسسة صغيرة		مؤسسة متوسطة		المجموع
	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	
2012	683.572	96,03	24.844	3,49	2.206	0,48	711.832
2013	755.259	97,10	20.145	2,59	2.412	0,31	777.816
2014	842.617	96,78	24.113	2,83	3.320	0,39	852.053
2015	907.656	97,12	24.054	2,57	2.855	0,31	934.569
2016	993.170	97,12	26.281	2,57	3.170	0,31	1.022.661
2017	1.042.121	97	28.288	2,6	4.094	0,4	1.074.503
2018	1.107.607	97	29.688	2,6	4.567	0,4	1.141.863
2019	1.157.539	97	31.027	2,6	4.773	0,4	1.193.339
2020	1.194.171	97	31.979	2,6	4.923	0,4	1.231.073
2021	1.248.123	97	33.167	2,6	5.075	0,4	1.286.365
2022	1.320.441	97	34.149	2,6	5.213	0,4	1.359.803

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على معطيات وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني نشريات إحصائية رقم:36، 38،39، 40، 42

تاريخ الاطلاع على الموقع:2024/05/04 **www.industrie.gov.dz**

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسات الصغيرة جدا والمتوسطة عرفتا تزايدا مستمرا من سنة لأخرى، أما المؤسسات الصغيرة فكانت في سنة 2012 في تزايد ثم بدأت تعرف تراجع ملحوظ إلى غاية سنة 2016 لتعود في الارتفاع من جديد وتعرف تطورا. بمعنى أن تعداد المؤسسات

الصغيرة جدا يستحوذ على النسبة العظمى مقارنة بباقي المؤسسات، حيث يرتكز عليها النشاط الاقتصادي في الجزائر بنسبة97% تليها المؤسسات الصغيرة بنسبة 2.6%لتأتي في المرتبة الأخيرة المؤسسات المتوسطة بنسبة 0.4% فهي تشكل نسبة ضئيلة في الاقتصاد.ويمكن تفسير ذلك أن المؤسسات المصغرة أو الصغيرة جدا لا تحتاج إلى رأس مال ضخم وإلى عمالة كثيرة.

2-توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاطات:

تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساسا على فروع النشاطات الموضحة بالجدول التالي:

جدول رقم: 05 توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاطات للفترة مابين(2013-2022)

السنوات / القطاعات	الزراعة		المحروقات، الطاقة و المناجم		البناء و الأشغال العمومية و الري		الصناعة		الخدمات		الصناعات التقليدية	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
2013	4.616	1	2259	0,49	150.910	32.9	73037	15,9	228.592	49.8	-	-
2014	5.038	1,01	2439	0,49	159.775	32.2	78.108	15,7	251.629	50.6	-	-
2015	5.805	0,77	2647	0,35	168.595	22.3	83.862	11,1	277.524	36.7	217.142	28.7
2016	6.311	0,78	2770	0,34	174.876	30.3	89.694	11,1	302.645	52.5	235.242	28.9
2017	6.687	0,78	2890	0,34	179.326	30.3	95.010	11,2	325.698	52.5	242.322	28.4
2018	4.168	0,46	2985	0,33	185.137	30,3	99.938	11,1	348.526	52.5	274.554	28.9
2019	7.481	0,79	3066	0,32	190.170	30,3	103.693	10,9	367.100	52.5	288.724	29
2020	7.690	0,62	3115	0,25	193.964	30,3	106.121	8,62	631.459	52.5	298.188	23.5
2021	8.010	0,62	3.243	0,25	199.331	15,50	109.991	8,55	662.1855	51,48	303.605	23,6
2022	8.404	0,62	3.371	0,25	204.452	15,04	115.992	8,53	703.499	51,74	324.085	23,83

المصدر: تم إعداده بناءا على معطيات وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، نشريات إحصائية رقم:36، 38، 39، 40، 42

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع الخدمات استحوذ على النسبة الأعلى من العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب:703.499 مؤسسة سنة 2022 أي بنسبة 51,74 % وهو ما تراهن عليه الدولة الجزائرية من خلال دعم هذا القطاع بكافة تخصصاته لما يحققه من عوائد على المدى القصير والمتوسط وحتى المدى الطويل، أي بنسبة إجمالية تقدر ب:50,28%، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية والري بنسبة 26,9% ثم يأتي قطاع الصناعات التقليدية بنسبة

21,48% من العدد الإجمالي للمؤسسات. تليها قطاع الصناعة والزراعة، ليحتل قطاع المحروقات المرتبة الأخيرة باستحواذه على نسبة تكاد تكون منعدمة 0,34 %وهذا راجع لاستحواذ الدولة على هذا القطاع وتأميمها له.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم:03 توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي للفترة (2013- 2022)

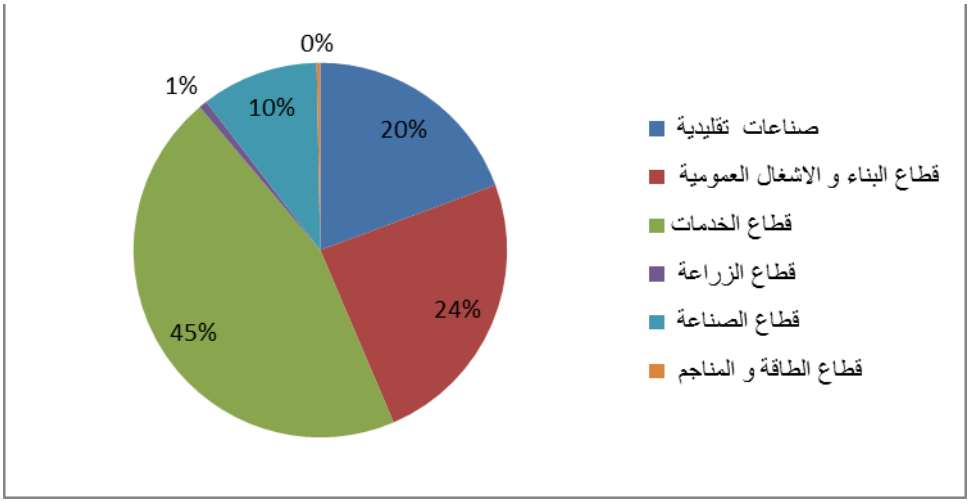

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات السابقة

3-تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب شكلها القانوني:

يمكن تبيان تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها القانونية حسب الجدول التالي:

جدول رقم: 06 تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2013-2022)

طبيعة الم ص م	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
أشخاص طبيعيين	317845	354522	396136	446325	464892	498109	521829	689383	720495	596811
أشخاص معنوية	459414	496989	537901	575906	609344	643493	671267	541461	565645	762769
مجموع المؤسسات الخاصة	777259	851511	934037	1022231	1047236	1141602	1193096	1230844	1286140	1359580
المؤسسات العمومية	557	542	532	390	267	261	243	229	225	223
المجموع	777816	852053	934569	1022261	1074503	1141863	1193339	1231073	1286365	1359803
نسبة المؤسسات الخاصة من مجموع المؤسسات%	99,93	99,94	99,94	99,96	99,98	99,98	99,98	99,98	99,98	99,98
نسبة الأشخاص المعنوية من المؤسسات الخاصة %	59,11	58,37	57,59	56.34	56,72	56,72	56,26	44,00	44,00	56,10

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، نشريات إحصائية رقم:36، 38، 39، 40، 42

يتضح من خلال الجدول أن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص في تزايد مستمر، حيث شهدت سنة 2022 استحداث 762.769 مؤسسة تابعة للأشخاص المعنوية مقارنة بسنة 2013، كما سجل عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع الخاص (أشخاص طبيعيون) قفزة نوعية وتطور سريع إلى غاية سنة 2021، لتتراجع قليلا سنة 2022 وهذا راجع إلى تسهيل إجراءات تأسيسها من جهة وتطور ثقافة المقاولة لدى خريجي الجامعة من جهة ثانية، حيث يستحوذ القطاع الخاص على نسبة 97.97 % من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.أما بالنسبة للمؤسسات التابعة للقطاع العام فقد شهد تراجع في عدد مؤسساته من سنة إلى أخرى، حيث يساهم هذا القطاع بنسبة ضئيلة جدا تقدر ب:2,03% من مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. وهذا راجع إلى عمليات الخوصصة التي انتهجتها الدولة الجزائرية والتي طالت العديد من المؤسسات في إطار إعادة هيكلة وتنظيم القطاع العمومي، والتوجه نحو تشجيع الاستثمار سواء الخاص أو الأجنبي فضلا عن إتباع إستراتيجية عمل وتوجيه لهذا القطاع مدعمة بآليات وميكانيزمات فعالة وواقعية قابلة للتنفيذ ومكيفة مع التوجه الاقتصادي الجديد.

4- توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات:

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم: 07 تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات للفترة (2013-2022)

البيان	الشمال		الهضاب		الجنوب	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
2013	535.604	68,86	173.609	22,32	68.603	8,82
2014	344.405	69,3	108.912	21,91	73.672	8,79
2015	373.337	69	118.039	22	46.525	9
2016	400.615	69,56	125.696	21,83	49.595	8,61
2017	424.659	69,69	13.177	21,86	51.508	8,45
2018	447.817	69,59	141.465	21,98	54.211	8,42
2019	830.438	69,59	262.340	21,98	100.561	8,43
2020	856.779	69,59	270.736	21,99	103.558	8,42
2021	881.732	69,58	278.915	22	106.573	8,40
2022	945.153	69,51	300.745	22,12	113.905	8,38

المصدر: وزارة الصناعة و الإنتاج الصيدلاني

من خلال تحليل معطيات الجدول يتضح أن منطقة الشمال للجزائر تضم أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة تقدر ب:69,51% من المجموع الإجمالي خلال سنة 2022، حيث أنها في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، وتعود أسباب تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الشمالية إلى طبيعة المنطقة التي تتوفر على مناخ ملائم وكذا توفر الهياكل القاعدية والخدمات وسهولة الحصول على المواد الأولية مقارنة مع المناطق الأخرى. ثم تليها منطقة الهضاب العليا بنسبة 22,12 % سنة 2022. لتحتل منطقة الجنوب المرتبة الأخيرة، حيث أنها عرفت انخفاضا معتبرا سنويا، وهذا راجع لصعوبة التضاريس وقساوة المناخ والافتقار إلى البنية التحتية.

وما يلفت النظر وبمقارنة سنتي 2018 و2019 نلاحظ أن هناك قفزة نوعية لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظرف سنة واحدة، حيث تضاعف عددها بالضعف في جميع المناطق الجغرافية للبلاد وهذا يعود لزيادة اهتمام الدولة بهذا النوع من المؤسسات وأيضا منح العديد من المزايا الضريبية والإعانات البنكية للمستثمرين الخاص بموجب قانون الاستثمار

الصادر عام 2016، حيث تم إلغاء قاعدة الشراكة الدنيا(49%-51%) على الاستثمارات الأجنبية والتي أقر بها قانون المالية لسنة 2020 وبعدها بموجب قانون الاستثمار لعام 2021. وعليه، فإن توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو بشكل غير متساوي سواء قطاعيا أو جغرافيا.

للإشارة فقط فإن برنامج عمل وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار يتضمن بلوغ أكثر من مليوني مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنة 2025، حيث اعتبر رئيس المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن بلوغ هدف مليوني مؤسسة صغيرة ومتوسطة في حدود سنة 2025 مقابل 650.000 مؤسسة سنة2012 يكون شريطة وضع إستراتيجية صناعية حقيقية والخروج من دوامة الاستيراد الذي يميز الاقتصاد الوطني.[1]

المبحث الثاني:تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني.

سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المتغيرات الاقتصادية والدور الذي تلعبه هذه المؤسسات من أجل إنعاش الاقتصاد الجزائري وإخراجه من التبعية لقطاع المحروقات. إضافة إلى إبراز الصعوبات والعراقيل التي يمكن أن تواجهها في الجزائر.

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني

تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعود ذلك لمردودها الاقتصادي الإيجابي على الاقتصاد الوطني من حيث دورها الرائد في توفير فرص عمل جديدة، ورفع الناتج الداخلي الخام، إضافة إلى ما تحققه من تعظيم للقيمة المضافة، وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

[1]- د.بوشرف جيلاني، أ.فوزية بوخبزة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني، ملتقى وطني، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 23 و24 أفريل 2012، ص 196

الفرع الأول:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل

تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مساهمة فعالة في حل مشكلة البطالة وامتصاصها، والحد من الفقر وآثاره السلبية وذلك من خلال خلق فرص العمل واستحداث وظائف شغل جديدة مما يساهم في إشباع حاجات المجتمع الجزائري ناهيك عن إمداد الشركات الكبيرة بالعديد من السلع و الخدمات.

وفيما يلي جدول توضيحي لمساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل خلال الفترة: من سنة2010 إلى غاية 2022.

جدول رقم:08عدد مناصب الشغل المصرح بها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2010-2022)

السنوات / طبيعة المؤسسة	خاص	نسبة النمو %	عام	نسبة النمو%	المجموع
2010	1.577.030	15,67	48.656	5,77-	1.625.686
2011	1.676.111	6,28	48.086	1,17-	1724197
2012	1.800.742	7,44	47.375	1,48-	1.848.117
2013	1.953.636	8,49	48.256	1,86	2.001.892
2014	2.110.665	8,04	46.567	3,5-	2.157.232
2015	2.327.293	10,26	43.727	6,1-	2.371.020
2016	2.511.674	7,92	29.024	33,62-	2.540.698
2017	2.632.018	4,79	23.452	19,2-	2.655.470
2018	2.702.067	2,66	22.197	5,35-	2.724.264
2019	2.864.566	6,01	21.085	5,01-	2.885.654
2020	2.968.618	3,63	20.898	0,89-	2.989.516
2021	3.114.860	8,73	20.108	8,63	3.134.968
2022	3.288.213	5,57	19.608	5,51	3.307.821

المصدر: بناءا على :

- معطيات وزارة الصناعة

- أطروحة دكتوراه علوم شطارة نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص79

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، الدور المتزايد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل، فبعدما كان إجمالي مناصب الشغل التي توفرها هو 1625686 سنة 2010 فقد أصبحت سنة2022 تقدر ب: 3307821 منصب شغل.

إن تطور نسبة زيادة التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2010-2022 بمستويات جد هامة ، يرجع إلى الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية من أجل تسهيل عملية الإنشاء والتمويل.

وبالنظر إلى مكونات القطاع، نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتمية للقطاع الخاص لها أكبر نسبة مساهمة في تعداد مناصب الشغل فهي في زيادة مستمرة من سنة لأخرى على عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية التي عرفت تراجعا نسبيا في مستويات التشغيل وهذا راجع إلى الإجراءات التي فرضتها عملية خوصصة المؤسسات العمومية.

جدول رقم:09 عدد مناصب الشغل المستحدثة في المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة المصرح بها حسب قطاعات النشاط في الجزائر خلال الفترة (2011-2021)

البيان	الزراعة	البناء و الأشغال العمومية	الصناعة	الصحة	النقل	السياحة	الخدمات	المجموع
2011	33.691	26.499	35.211	1.208	18.900	14.291	10.310	140.110
2012	1.108	26.965	31.482	2.615	14.368	6.072	8.325	90.935
2013	25.083	191.646	1.091.878	14.587	105.392	138.692	148.857	1.716.135
2014	26.270	194.446	1.507.381	17.613	175.135	110.639	104.905	2.192.530
2015	53.498	126.371	755.397	30.489	174.327	139.180	194.152	1.473.414
2016	3.646	15.204	94.134	3.981	13.683	15.647	18.119	164.414
2017	4.770	12.600	103.609	4998	5.762	21.227	14.652	167.618
2018	9.292	12.300	91.722	4.814	132	17.407	7.377	143.044
2019	2.574	7.940	49.698	2.923	641	8.151	5.463	77.389
2020	56.905	238.368	560.065	28.785	141.514	74.190	123.638	1.223.465
2021	57.812	241.162	574.773	30.324	141.599	76.921	125.399	1.247.990
المجموع	**274.649**	**1.093.501**	**4.895.350**	**142.337**	**791.452**	**622.417**	**761.197**	**8.637.044**

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم (2011-2021)

بتحليل معطيات وأرقام الجدول تبين أن قطاع الصناعة يحتل المرتبة الأولى من حيث توفير مناصب الشغل، يليه كل من قطاعات: البناء والأشغال العمومية، النقل، الخدمات والسياحة ليأتي كل من قطاعي الزراعة والصحة في المرتبة الأخيرة.

ويمكن تفسير مدى الإسهام الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل لأهمية هذه القطاعات الاقتصادية المستحدثة لمناصب الشغل الجديدة وامتصاص البطالة والحد منها، ويعود ذلك لاعتماد صناعاتها على اليد العاملة البسيطة خاصة بعد إنشاء الهيئات والأجهزة المساعدة على دعم الفئات العاطلة عن العمل وإدماجها في مناصب الشغل[1].

الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات.

يمثل الناتج المحلي الخام قيمة ما تم إنتاجه من سلع وخدمات نهائية داخل الدولة خلال فترة زمنية معينة[2]، وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة كبيرة في الناتج الداخلي الخام لأن الاقتصاد الجزائري يرتكز عليها بشكل أساسي إذا ما تم استثناء قطاع المحروقات، والجدول التالي يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2007-2016) .

جدول رقم:10 تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات للفترة(2007-2016)

السنوات		مساهمة الم ص م في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات (مليار دج)			الناتج المحلي الخام الإجمالي	نسبة إجمالي مساهمة الم ص و م في الناتج المحلي الخام
		خاص	عام	المجموع		
2007	القيمة	3153,77	749,86	3903,63	5263,60	74,16
	النسبة %	80,79	19,21	100		
2008	القيمة	3574,07	760,92	4334,99	6046,10	71,70
	النسبة	82,45	17,55	100		
2009	القيمة	4162,02	816,80	4978,82	6858,90	72,59
	النسبة	83,59	16,41	100		
2010	القيمة	3153,77	749,86	3903,63	7811,20	49,97
	النسبة	80,79	19,21	100		
2011	القيمة	5137,46	923,34	6060,80	9346,50	64,85

[1] داود غديري و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 53

[2] بالرقي تيجاني،تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للفترة 2001-2011 دراسة - تحليلية تقييمية، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 13، سنة 2013، ص 81

		100	15,23	84,77	النسبة	
61,90	10673,20	6606,40	793,38	5813,02	القيمة	2012
		100	12,01	87,99	النسبة	
65,36	11679,90	7634,43	893,24	6741,19	القيمة	2013
		100	11,70	88,30	النسبة	
67,83	12570,80	8526,58	1187,93	7338,65	القيمة	2014
		100	13,93	86,07	النسبة	
68,03	13578,40	9237,87	1393,36	7924,51	القيمة	2015
		100	14,22	85,78	النسبة	
68,58	14499,50	9943,92	1414,65	8529,27	القيمة	2016
		100	14,23	85,77	النسبة	

المصدر: – معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

– شطارة نبيلة، مرجع سبق ذكره،ص80.

الشكل رقم:04 نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات خلال الفترة (2007-2016)

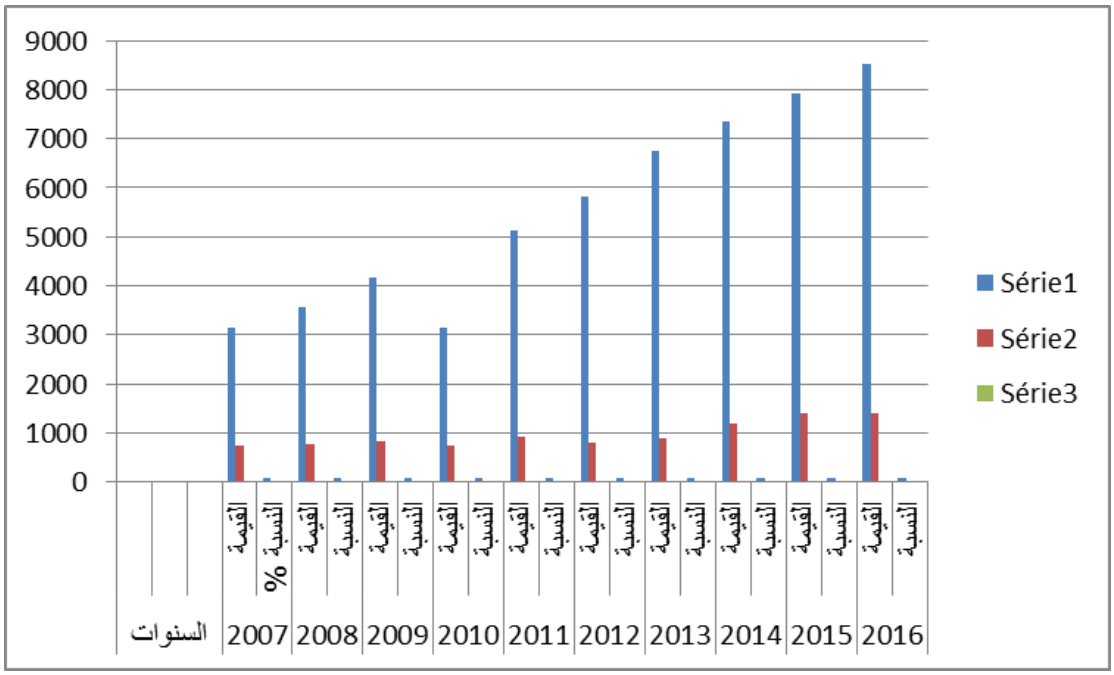

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على الجدول أعلاه

من خـلال الجدول و الشكل أعلاه نلاحظ الارتفـاع المستمر في مساهمـة المؤسسـات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات خلال سنوات الفترة المدروسة(2007-2016) حيث كان يقدر سنة 2007 ب:3903,63 مليار دينار جزائري ليصل سنة 2016 إلى 9943,92 مليار دينار جزائري، كما يمثل القطاع الخاص المساهم الرئيسي في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات حيث تقدر نسبة هذه المساهمة بأكثر من 80% في حين لا يساهم القطاع العام إلا بنسبة أقل من 20% من المجموع الإجمالي للناتج المحلي الخام خارج المحروقات.

ويمكن تفسير زيادة مساهمة القطاع الخاص الذي يمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة عالية في الناتج الداخلي الخام مقارنة بالقطاع العام نتيجة تطبيق الجزائر لميكانيزمات اقتصاد السوق وفتح باب الاستثمار أمام الخواص وزيادة اهتمامها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى عكس القطاع الخاص نجد أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في الناتج الداخلي الخام في تراجع، وذلك من نسبة 19,21% سنة 2007 إلى نسبة 14,23% سنة 2016، وهذا ما يؤكد أن القطاع الخاص أكثر مردودية من القطاع العام، وأن هذا الأخير غير قادر على مسايرة متطلبات وشروط اقتصاد السوق تحت وقع تحرير التجارة الخارجية.

الفرع الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة

إن التوجه الجديد الذي انتهجته الجزائر بعد سنة 1990 لبناء اقتصاد يعتمد على آليات السوق والانسحاب التدريجي للدولة من الإنتاج المباشر للمواد والخدمات، وأيضا الإطار التشريعي الجديد وما تضمنه من ضمانات وتشجيعات للقطاع الخاص أعطى حيوية لهذا الأخير يمكن ملاحظته من خلال ارتفاع مساهمته في تكوين القيمة المضافة. وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول التالي الذي سلطنا الضوء فيه على فترة معينة.

جدول رقم:11 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب شكلها القانوني في القيمة المضافة للفترة(2016-2021)

الوحدة:مليار دينار جزائري

السنوات	2016		2017		2018		2019	
مساهمة الم ص و الم في القيمة المضافة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
خاص	8529,27	85,77	8815,62	87,225	9524,41	87,49	10001,3	87,34
عام	1414,65	14,23	1291,14	12,775	1362,21	12,51	1449,22	12,66
المجموع	9943,92	100	10106,76	100	10886,62	100	11450,6	100

السنوات	2020		2021	
مساهمة الم ص و الم في القيمة المضافة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
خاص	9326,55	87,767	10334,13	87,87
عام	1299,91	12,233	1426,61	12,13
المجموع	10626,46	100	11760,74	100

المصدر: معطيات وزارة الصناعة و الإنتاج الصيدلاني، نشريات إحصائية رقم:36، 40،39،38 و 42

بالتمعن في معطيات الجدول نلاحظ مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة للاقتصاد الجزائري من سنة إلى أخرى حيث كانت المساهمة سنة 2016 تقدر ب:9943,92 مليار دينار جزائري لتصبح سنة 2021 قيمة 11760,74 مليار دينار جزائري. والملاحظ أيضا أن القطاع الخاص هو المسيطر على الحصة الكبيرة في المساهمة في القيمة المضافة بنسبة تقارب 88% على حساب القطاع العام التي تمثل فقط نسبة 12%.

وعليه، فإن القيمة المضافة تدل على أنها المؤشر الأساسي لخلق الثروة التي يحققها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام.

الفرع الرابع: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية

تبين المبادلات الخارجية حركة تطور كل من الصادرات والواردات،إذ تعد الصادرات مؤشر لتحديد الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني،كما تبين الواردات درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على الخارج، حيث تعد منتجات قطاع المحروقات أهم الصادرات الأساسية للجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بنسبة تقدر بحوالي 97% من القيمة الإجمالية للصادرات، أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات فتبقى نسبتها ضئيلة بنسبة لا تتعدى 3% من القيمة الإجمالية للصادرات

ويمكن الوقوف على دور هذه المؤسسات في المبادلات الخارجية من خلال دراسة تطور المنتوجات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2019-2021) من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم:12 إسهام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في حصة الصادرات و الواردات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2019-2021)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان	الـــــــواردات						الـــــــــصادرات					
	2019		2020		2021		2019		2020		2021	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
السلع الغذائية	8072,3	19,25	8094,9	23,5	4794,5	25,5	407,86	1,14	442,6	1,86	286,02	1,75
منتجات الطاقـــــة و الدهون	1436,2	3,42	915,35	2,66	300,76	1,6	33243	92,8	21541	90,5	14332	87,6
المنتجات الخامة	2012,2	4,8	2299,4	6,69	1643,3	8,75	95,95	0,27	71,52	0,3	77,63	0,47
المنتجات نصف المصنعة	10297,5	24,5	7967,6	23,2	3729,2	19,9	1956,9	5,46	1611,2	6,77	1604,7	9,81
سلع التجهيز الزراعي	457,7	1,09	205,94	0,6	150,12	0,8	0,25	0,0	0,32	0,0	0,44	0,0
سلع التجهيز الصناعي	13202,4	31,5	9157,7	26,6	5194,8	27,7	82,97	0,23	90,81	0,38	25,2	0,15
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	6455,8	15,4	5750,7	16,7	2967	15,8	36,42	0,1	39,1	0,16	31,38	0,19
المجموع	**41934,1**	**100**	**34364,6**	**100**	**18779,7**	**100**	**35823,5**	**100**	**23796,6**	**100**	**16358**	**100**

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على :

- **وزارة الصناعة و المناجم (2019-2021)**
- **داود غديري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص50**

نلاحظ أنه خلال الفترة 2019-2021 ارتفاع حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات مقارنة مع الواردات ما سبب عجزا متفاوتا في الميزان التجاري في أغلب المنتجات المستوردة، باستثناء منتجات الطاقة والدهون والتي سجلت فائضا معتبرا في الميزان التجاري سرعان ما انخفض من سنة لأخرى. كل هذا يؤكد ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات.

وبمقارنة الصادرات والواردات لسنتي 2021 و2022 نرى أن الميزان التجاري الخارجي الجزائري لسنة 2022 سجل ارتفاعا في قيمة الواردات فاقت 37,68 مليار دولار أمريكي إلى 40,17

مليار دولار أمريكي أي بنسبة 6,61%.أما قيمة الصادرات فبلغت نسبتها 53,72% لتتجاوز مابين 39,28 مليار دولار أمريكي إلى 60,38 مليار دولار أمريكي، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم:13 قيمة الميزان التجاري في الجزائر(2021-2022)

البيان	2021(مليار دولار أمريكي)	2022(مليار دولار أمريكي)	النسبة %
الواردات	37683,17	40173,59	**6,61**
الصادرات	39280,83	60384,02	53,72
الميزان التجاري	1597,67	20210,43	

المصدر: معطيات وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، نشرية إحصائية رقم:42

لذا وجب تكثيف مختلف الجهود لترقية مجال التصدير خارج قطاع المحروقات والخروج من تبعية الريع، وذلك من خلال وضع برامج واستراتيجيات جديدة كفيلة للنهوض بهذا القطاع، مما يسهم في التنويع الاقتصادي ودفع عجلة التنمية، للخروج من مخاوف تذبذبات وأزمات أسعار النفط التي تؤثر بشكل كبير على حجم العائدات بالعملة الصعبة وعلى اقتصاد البلاد ككل.

المطلب الثاني: المعوقات والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر من عدة مشاكل وصعوبات التي تحد من قدرتها على العمل والمساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي منها المشاكل الداخلية وما يتعلق بسوء تسيير الموارد المتاحة بالإضافة إلى الارتجالية في اتخاذ القرارات، ضف إلى ذلك بعض المشاكل الخارجية على غرار مشاكل التمويل التي تعاني منها هذه المؤسسات، والتي يجب أخذها بعين الاعتبـــار من طرف متخذي القرارات في الميدان الاقتصـادي قصد تنميتهـا وتوجيهها لخدمة الاقتصاد الوطني. ومن أبرز المشاكل التي تعاني منهـا المؤسسـات الصغيرة والمتوسطــة في الجزائر نذكر ما يلي:

1- المشاكل المتعلقة بالعقار والعقار الصناعي:

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنجاز وتنمية المشاريع الاستثمارية من مسألة العقار الصناعي، بسبب صعوبة إيجاد المكان المناسب والدائم لإقامة المشاريع وهذا بسبب ارتفاع

أسعار الأراضي والمباني بالإضافة إلى صعوبة تجهيز المكان للنشاط وصعوبة الحصول على التراخيص.[1]

فعوضا أن يكون العقار في الجزائر أداة لدعم الاستثمارات، أصبح أكبر العناصر الكابحة لنشاط المؤسسات الوطنية بشكل عام وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص.

2- مشكل التمويل:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل في تمويل نشاطها نظرا لوجود عدم التوافق بين احتياجاتها المتزايدة للأموال ومحدودية إمكانية وجود أموال لتغطيتها مما أدى إلى بروز مصاعب حقيقية أمام تكامل الكثير من الصناعات، وتعثر جهودها في إدخال تقنيات حديثة. فعلى الرغم من اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل الذاتي في اقتناء موجوداتها الثابتة إلا أنها أخذت تلجأ وبشكل متزايد مؤخرا إلى مصادر تمويلية خارجية بفعل ضغوط الأزمة الاقتصادية والاجتماعية أو بفعل الحاجة إلى التطور والتحديث أو غير ذلك، ما نتج عنه ارتفاع حاد في ديون المؤسسات.[2]

وفي الجزائر، تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات بالغة في الحصول على التمويلات اللازمة لنشاطها وهذا بسبب ثقل سير العمليات المصرفية للبنوك التجارية واتسامها بالبيروقراطيــة في أداء خدماتها من حيث معالجة الصكوك، التحويلات المالية، دراسة الملفـات وغيرها، بالإضافة إلى عزوفها عن تمويل أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لغياب الضمانات الكافية لاسترداد أموالها وتفضيل تمويل الأنشطة التجارية عن الأنشطة الإنتاجية.

3- مشكل المنافسة و التسويق و التخزين:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض المشاكل التسويقية في السوقين المحلي والخارجي بسبب المنافسة القوية التي تتعرض لها من جانب المشروعات الكبيرة ومؤسسات التجارة الخارجية

[1]- غياط شريف ومحمد بوقمقوم، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2008، ص 136

[2]- فلاح صباح، مرجع سبق ذكره، ص 84

التي تستورد منتجات مماثلة التي تحد من نشاطها وتأدية وظائفها نذكر منها الهبوط الحاد للأسعار وصعوبة استجابة المؤسسة لأسعار السوق، ارتفاع تكاليف التسويق، فقدان الموقع ميزته التنافسية، تغير أذواق المستهلكين إضافة إلى تدني المهارات التسويقية والترويجية لصاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مما يجعله غير قادر على تعريف منتجاته وفتح الأسواق أمامها. كما تنقصه الإمكانيات المادية للإنفاق على الترويج وتنشيط المبيعات.

كما تفتقر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى وجود أماكن مخصصة لتخزين المدخلات من المواد الأولية والخامات وقطع الغيار، وأيضا المخرجات ومشكلة التسيير الجيد للمخزون الذي يستلزم التحكم الجيد في الدورة التخزينية بعناصرها المختلفة المتمثلة في الكمية،الآجال والانتظام، ضف إلى ذلك عدم كفاية المخزونات. الأمر الذي يؤدي إلى التقصير في تلبية حاجات العملاء ما يدفعهم إلى الحصول على حاجاتهم من مؤسسات واحتمال فقدانهم نهائيا.

4- المشاكل الضريبية والجمركية:

تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأعباء ضريبية ثقيلة كون أن مصالح الضرائب تتعامل مع أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنفس الكيفية التي تتعامل بها مع أصحاب المشروعات الكبيرة والحكومية، بل أنه في الكثير من الحالات لا تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى على الإعفاءات والمميزات التي تتمتع بها المؤسسات الكبيرة كذلك نجد غياب الوعي لدى أصحاب المشاريع في حالة عدم إتباع إجراءات تضمن لهم الإعفاء أو التخفيض.

يعتبر النظام الجمركي أحد العقبات التي تخلق مشاكل وصعوبات عديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك نتيجة الإجراءات المتخذة من قبل إدارة الجمارك التي تسير وفق تشريع لا يسهل نشاط هذا القطاع.

5- المشاكل والصعوبات التنظيمية والإدارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل نقص المعلومات:

وهي مشاكل ذاتية مرتبطة بالمؤسسة ذاتها وبظروفها الإنتاجية منها: عدم إلمام مدير المؤسسة بكل وظائف الإدارة والمعرفة الفنية وعدم الدراية بمشاكل الإنتاج، التسويق أو التمويل ونقص الإمكانيات والمؤهلات لتطوير آفاق المؤسسة.

فالمشكلة التي تعاني منها إدارة هذه المؤسسات هي مشكلة نظام وليست مشكلة أشخاص، لأن الإدارة الجزائرية لازالت تمثل السبب الرئيسي الذي يعيق في وجه التنمية الإدارية والاقتصادية، فهناك كثير من المشاريع عطلت بسبب الإجراءات الإدارية. إضافة إلى:

- نقص الخبرة الكافية وعدم القدرة على اتخاذ القرارات والافتقار للمواصفات القيادية والمعرفة الضرورية لإنجاز العمل وأساليب تطوير الإنتاج والافتقار إلى دراسات الجدوى الاقتصادية الدقيقة.

- نقص المعلومات والإحصائيات لدى هذه المؤسسات وصعوبة الحصول عليها في أحيان كثيرة ينعكس سلبا على تجسيد فرص الاستثمار وتحد من تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجما و نوعا.

6- مشكل نقص العمالة المدربة

إن نقص العمالة المدربة والمؤهلة يعتبر من أهم المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا بسبب عدم ملاءمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

- تفضيل العاملين العمل لدى المؤسسات الكبيرة لقدرتها على دفع أجور أعلى ومنح جوائز أكثر.

- زيادة الطلب على العمالة الماهرة بالنسبة للمؤسسات الجديدة قد أدى إلى أشغال العمالة من المجالات التي تعمل فيها إلى مجالات أخرى تعرض لها أجور أعلى مما أدى إلى حرمان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عمالة لديها المهارة والقدرات العالية[1].

[1] فلاح صباح، مرجع سبق ذكره، ص: 89

ولهذا تبقى الفئة العاملة في المؤسسات الصغيرة حديثي التخرج من المعاهد والجامعات وقليلي الخبرة و التدريب والذين يقبلون العمل مضطرين في المؤسسات الصغيرة على أن يغيروا عملهم أمام أول فرصة متاحة أو إقامة مشاريعهم الخاصة فهم ينظرون إلى العمل في هذه المؤسسات على أنه مؤقت لاكتساب خبرة وتجربة ميدان ما أو في وظيفة ما[1].

[1] سامية عزيز، مرجع سبق ذكره، ص 198

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصـــل تم تقديـم تطـور المؤسســات الصغيـرة والمتوسطــة قي الجزائـر، وكذا الأدوار العديدة والمساهمات المتعـددة لهـذا النـوع من المؤسسـات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، فهي توفر فرص العمل، وتكثف النسيج الصناعي، وتدعم الصناعات الكبيرة، لهذا فقد أضحت المؤسســات الصغيـرة والمتوسطـة رائدا حقيقيا للتنمية الشاملة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي. حيث ساهم هذا القطاع في عملية التنمية عن طريق التشغيل، من خلال توظيف أكثر من 3.307.821 عامل سنة 2022 مما ساهم في الحد من البطالة. كما كان له دور في زيادة الناتج المحلي الخام بنسبة 6,70%والقيمة المضافة، وكذا ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

وعلى الرغم من الاهتمام والدعم الكبير الذي مني به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الدولة، إلا أنه لم يحقق الأهـداف المرجوة منه، فنجد أن أغلبيـــة المؤسســات الصغيـرة والمتوسطة تنشط في مجال الخدمات، ومجال البناء والأشغال العمومية، بينما يقل نشاط هذه المؤسسات في المجال الزراعي أو الصناعي.

لذا يجب على القائمين بهذا القطاع تبني إستراتيجية اقتصادية وطنية متكاملة، من خلال توفير المحيط المناسب و المساعدات و التسهيلات اللازمة، واستحداث العديد من الهياكل والمراكز للنهوض بهذا القطاع ومرافقته. والعمل على إيجاد حلول للمشاكل والصعوبات التي تواجه القطاع كمشاكل التمويل والعقار والتسيير والتسويق.

الخاتمة

في ختام دراستنا لموضوع دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني توصلنا إلى أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحظى باهتمام كبير من طرف العديد من دول العالم خاصة الدول المتقدمة نتيجة لما حققه في اقتصاديات هذه الدول، على عكس ما التمسناه في الاقتصاد الجزائري الذي حتى وإن كان في تطور كبير فإنه لا يزال يعتمد على مصدر واحد وهو النفط، وأن دورها التنموي في الاقتصاد الجزائري يعرف تصاعدا مستمرا، وهذا ما تبينه مختلف الإحصائيات المتعلقة بدور هذه المؤسسات في خلق مناصب الشغل الجديدة، ومساهمتها في نمو الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة بالإضافة إلى مساهمتها في التجارة الخارجية. حيث شهد هذا القطاع عدة إجراءات وآليات للنهوض به، غير أنه وبالرغم مما سبق فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لا تزال تعاني من الكثير من المشاكل و المعوقات التي تقف في طريق تطورها و تحقيقها للأهداف المرجوة منها خاصة المتعلقة بتحقيق التنمية على المستوى المحلي.

يمكننا أن نستخلص النتائج التالية بناءا على الفرضيات بنفيها أو تأكيدها:

-اهتمام الجزائر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلق مع بداية التسعينات بسبب التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر وتعزز باستحداث وزارة خاصة بهذه المؤسسات.

- تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص جعلتها تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية.

-لا يزال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعيدا عن المساهمة الحقيقية في تطوير الصادرات.

-دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا يزال يحتاج الكثير من المتابعة والدعم.

- ✓ **الاقتراحات والتوصيات:**

على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن وضع المقترحات التالية:

-مضاعفة الجهود ومحاولة توجيه نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو القطاعات المنتجة التي تخلق القيمة المضافة.

– ضرورة تنويع عملية تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز تنافسيتها والتفكير في مرحلة مابعد البترول.

– العمل على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف مناطق الوطن وهذا من أجل تحقيق مبدأ التوازن الجهوي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات النشاط الاقتصادي لكل منطقة، وتشجيعها على توسيع نشاطها وبالتالي خلق فرص عمل جديدة.

– إعداد دراسات مستقلة تهتم بدراسة وتحليل العراقيل التي تعترض قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبحث عن أنسب الحلول الميدانية لذلك.

- ✓ **آفاق البحث:**

دراسة موضوع "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني" يتسع لإشكالات أخرى جديرة بالبحث والدراسة نذكر منها:

– آليات وعوامل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

– إشكالية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

– التركيز أكثر على القطاع الزراعي باعتباره يوفر فرص عمل أكثر.

قائمة المراجع

أولا/ الكتب:

-أحمد رحموني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، ط1، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2011

- عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1993.

-عمرو علاء الدين زيدان، مراحل ومعوقات نمو الشركات الصناعية العائلية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر،2005

- فريد النجار، الصناعات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، دار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006

- د.ليث عبد الله القهيوي، وأ.بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، الطبعة الأولى، عمان، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012.

ثانيا/ الأطروحات و المذكرات:

-ركيمة فارس، عوامل نجاح تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية دراسة حالة لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المصدرة، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3،2021-2022.

-زروني مصطفى، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية-حالة اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،1999-2000.

-شطارة نبيلة، دور حوكمة الشركات في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدخول سوق الأوراق المالية، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2022-2023.

- عزيز سامية ، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة، أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، تخصص تنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.

-فلاح صباح، دور الشراكة الأورومتوسطية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013-2014.

-لقمان أنيسة، محاولة بناء خلية لليقظة الإستراتيجية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة لتنمية الصادرات خارج المحروقات، دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس،2013-2014.

ثالثا/ المجلات العلمية:

-بن دعاس سهام، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية،مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد3، سبتمبر 2001.

-بلالطة رشاد، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في التنمية للفترة 2001-2017، مجلة الابتكار و التنمية الصناعية، المجلد 01، العدد 03، الجزائر، 2019.

-بالرقي تيجاني، تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للفترة 2001-2011 دراسة تحليلية تقييمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد13، 2013.

- داود غديري وآخرون، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين إرهاصات النهوض بها ومرافقتها ورهانات تنويع الاقتصاد الوطني وترقيته، مجلة الاقتصاد والمالية،المجلد 09، العدد01، سنة 2023.

-أ.قاضي فاطمة الزهراء،أ.سعيداني محمد، نوارة ناصر حسان، واقع المؤسسات الصغيرة الناشطة في مجال المنتجات الشبه طبية (مؤسسة SARL IDCM نموذجا)، مجلة البناء الاقتصادي، جامعة الجلفة،العدد02، ديسمبر 2018.

- غياط شريف ومحمد بوقمقوم، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، 2008.

رابعا/ الملتقيات:

د.بوشرف جيلالي وأ.فوزية بوخبزة، مداخلة بعنوان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني، ملتقى وطني، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم 23-24 أفريل 2012.

خامسا/النصوص التشريعية و التنظيمية:

1-الأوامر

-الأمر 75-59 المؤرخ في:26 سبتمبر 1975 الذي يتضمن القانون التجاري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد101.

2- القوانين:

-القانون 88-25 المؤرخ في:1988/07/12 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28 الصادرة بتاريخ:1988/07/13

- القانون 90-10 المؤرخ في:1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد16 الصادرة بتاريخ:1990/04/18.

-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12 الصادرة بتاريخ:1991/02/20.

-القانون18/01 المؤرخ في:2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية العدد 77.

-القانون 02/17 المؤرخ في:10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 02

سادسا/المواقع:

www.industrie.gov.dz